أفريقيا بين التنافسات الدولية والأوضاع الداخلية

مقدمة:

شهدت القارة الأفريقية خلال عام 2008م تواصلاً للاهتمام الدولي من جانب قوى تقليدية الاهتمام بالقارة كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان، ودخول قوى أخرى كالهند وتركيا إلى الساحة بصورة ملحوظة لم تكن معهودة من قبل؛ الأمر الذي يثير التساؤل حول دوافع ذلك الاهتمام المتزايد بالقارة ودلالاته وانعكاسات ذلك على المنطقة العربية.

ومن ناحية ثانية، شهدت القارة استمرار واقع عدم الاستقرار في بعض مناطق القارة ودولها كمنطقة الساحل والصحراء والصومال والكنغو وغينيا،... تارة بفعل عوامل داخلية وأخرى بفعل التدخلات الدولية والإقليمية بصفة أساسية مع الوعي بتداخل وتفاعل الداخلي والخارجي في كلتا الحالتين. وقد امتدت صور الاحتقان وعدم الاستقرار إلى جمهورية جنوب أفريقيا التي كان من المعتقد أنها محصَّنة ضد تلك العوامل بفعل نظامها الديمقراطي وإمكاناتها الاقتصادية؛ الأمر الذي يثير المخاوف حول مستقبل تلك الدولة.

وقد تفاعلت العوامل السابقة مع ما شهده مسار التحول الديمقراطي في أفريقيا من انتكاسات عدة تمثلت في عدة مشاهد يجمعها الالتفاف على الإرادة الشعبية للجماهير والتشبث بالسلطة والسعي إليها، وإن اختلفت عملية إخراج المشهد في كل حالة على نحو ما تكشف خبرة الانتخابات التي شهدتها كينيا وزيمبابوي والانقلاب في موريتانيا. الأمر الذي يضع علامات استفهام حول جدية التحول الديمقراطي في القارة ومستقبله.

كما شهدت القارة خلال العام تطورات أخرى على صعيد قضايا المسلمين والأقليات الإسلامية في الدول الأفريقية جنوب الصحراء. وفيما يلي عرض لمختلف تلك القضايا عبر هذا التقرير الذي يجمع ما بين التقسيم الموضوعي والإقليمي للقضايا موضع الرصد.

أولاً– التنافس الدولي على أفريقيا: الملامح والآفاق

أ– جولة بوش الأفريقية الثانية: المبررات والمصالح:

قبل شهور معدودة من مغادرته للبيت الأبيض، قام الرئيس جورج بوش بزيارة لأفريقيا استغرقت سبعة أيام (15-21 فبراير 2008) زار خلالها خمس دول هي (ليبيريا، وتنزانيا، وغانا، ورواندا، وبنين). ولم يخفِ بوش أنه يريد تذكير الكونغرس والإدارات التي ستعقب إدارته بأن المصلحة القومية الأميركية تقتضي دعم الدول الأفريقية وبخاصة تلك التي تحقق تقدمًا على طريق الديمقراطية والحكم الرشيد.

وفي تعليقه على زيارة الرئيس لأفريقيا والعلاقات الأمريكية–الأفريقية، قال استيفن هادلي مستشار الأمن القومي الأمريكي:

"**إننا نساعد سكان العالم النامي لأن أميركا بلد رءوف ... لأننا نؤمن كبلد بأن كل فرد يستحق فرصة تحقيق كل إمكانياته/إمكانياتها**". ونوه مستشار الأمن القومي بما قاله الرئيس بوش في خطاب حال الاتحاد للعام 2008 من أن تشييد عالم أكثر حرية وأملاً ورأفة يجسد نداء الضمير الأميركي. وأضاف هادلي أن مساعدة شعوب العالم النامي أمر "**يخدم مصلحتنا القومية بشكل كبير جدًّا. فهناك احتمال أقل بأن يقوم الناس الأحرار المثقفون الأصحاء والمتمكنون القادرون على استخدام**

حريتهم لتعزيز رخائهم الاقتصادي بدعم الإرهاب أو مهاجمة الآخرين".

وأوضح أن "**رخاء (أميركا) نفسها وحريتها وأمنها أصبح متشابكًا بشكل متزايد مع رخاء وحرية وأمن الدول الأقل تقدمًا**". ومضى إلى القول إن بوش "**يعتقد أن مساعدات التنمية الأميركية عنصر رئيسي في أمننا القومي وسياستنا الخارجية**"، مشيرًا إلى أنه في ظل إدارة الرئيس بوش زادت مساعدات التنمية –بصفة عامة– إلى أكثر من الضعفين (من حوالى عشرة مليارات دولار في العام 2000 إلى حوالى 23 مليارًا في العام 2006)، وأن الرئيس بوش قام خلال السنوات الأربع الأولى من رئاسته بمضاعفة المساعدات الأميركية التنموية لأفريقيا. وقال: "**لقد تعهد في قمة مجموعة الثماني في العام 2005 بمضاعفة مساعداتنا لأفريقيا مرة أخرى في العام 2010**".

وقال هادلي إن الولايات المتحدة "**تستخدم مساعداتها لتشجيع الابتكار والإصلاح، لا لتقديم مساعدات مالية للحكومات التي لم تقم بالاستثمار في شعوبها. إننا نساعد الدول على فتح اقتصادها للأسواق الحرة والتجارة الحرة كي تتخطى بمرور الزمن الاعتماد على المساعدات الأجنبية**". وأشار إلى أن الولايات المتحدة تسعى إلى إقامة "**علاقات ترتكز إلى الشراكة لا الأبوية**".

وقد جاءت زيارة الرئيس بوش إلى أفريقيا في الوقت الذي تثار فيه أسئلة في الكونغرس حول برامج المساعدات الأميركية إلى أفريقيا، والتي يعتبرها الرئيس من بين إنجازات إدارته، والتي من بينها:

- مكافحة الإيدز: خطة الرئيس الطارئة الخاصة بمرض نقص المناعة المكتسبة/الإيدز، التي تم في إطارها تخصيص (15) مليار دولار لمكافحة مرض الإيدز في القارة على مدى خمسة أعوام.
- مبادرة الملاريا: هذه المبادرة هي جهد يمتد على مدى خمس سنوات بميزانية تبلغ 1.2 مليار دولار وتهدف إلى توفير سبل الوقاية والعلاج من الملاريا للفقراء. وتشير المصادر الأمريكية إلى أن نحو (25) مليون شخص في (15) دولة أفريقية قد استفادوا فعلاً من المبادرة، وأن الهدف هو تقليص معدل الوفيات نتيجة الإصابة بهذا المرض بنسبة 50 بالمئة في تلك الدول الـ(15) خلال خمس سنوات.
- مبادرة التعليم في أفريقيا: تؤمن المبادرة 600 مليون دولار على امتداد ثمان سنوات لزيادة القدرة على تحصيل التعليم الأساسي جيد النوعية. وإنه "بحلول عام 2010، سيكون هذا الجهد قد وزع أكثر من (15) مليون كتاب مدرسي ودرب حوالي مليون معلم وقدم 550 ألف بعثة لشابات".
- مبادرة مكافحة الجوع: حيث تقدم أمريكا أكثر من نصف المساعدات الغذائية في العالم. وقد اقترح الرئيس بوش شراء المساعدات الغذائية الأميركية من المزارعين المحليين والإقليميين للمساعدة "**في كسر دورة المجاعات من خلال تشجيع الزراعة المحلية بدل الحلول محلها**".
- إلغاء الديون: سواء بمبادرات فردية أو بالتعاون مع الشركاء في مجموعة الثماني للمساعدة في تحرير الدول الفقيرة من عبء ديون قيمتها (60) مليار دولار، كانت قد أوقعت ملايين الناس في شرك الفقر.
- تعزيز أنظمة الحكم الديمقراطية الشفافة الخاضعة للمساءلة والمحاسبة في دول العالم النامي من خلال اتفاقات تزيد قيمتها على 5,5 مليار دولار وقعت مع (16) دولة الكثير منها دول أفريقية.

- توسيع التجارة وفتح الأسواق للمساعدة في انتشال الناس من الفقر، والعمل على استكمال دورة مفاوضات الدوحة التجارية في العام 2008 وتعزيز السلام والأمن لاجتذاب المستثمرين إلى العالم النامي.

وبعيدًا عن المبررات الأمريكية الرسمية للزيارة يرى المراقبون أن ثمة مجموعة من الدوافع والمصالح الأمريكية العامة والخاصة خلف تلك الزيارة.

فالدوافع الخاصة تتمثل بصفة أساسية في رغبة الإدارة الأمريكية الجمهورية منح المرشح الجمهوري في الانتخابات الرئاسية بنهاية العام (2008) نقطة امتاز في سباق الفوز بأصوات الناخبين السود في الولايات المتحدة الأمريكية، في ظل تنامي الاتهامات المستمرة من جانب جماعات الضغط ذات الأصول الأفريقية بتجاهل الإدارة الأمريكية للقارة؛ بإظهار آثار السياسة الأمريكية ودورها في إحداث الاستقرار في أفريقيا، ومن هنا تأتي دلالة اختيار الدول الخمس: بنين وتنزانيا ورواندا وغانا وليبيريا، فهي دول مستقرة بشكل نسبي، وتنظر واشنطن لرؤساء هذه الدول على أنهم جيل جديد من الزعماء المنتخبين والقادرين على توضيح الإمكانات الإيجابية لأفريقيا. لذا اعتُبرت نموذجًا للاستقرار والنجاح بعد معاناةٍ معظمها من وطأة الحروب الأهلية أو الأنظمة الاستبدادية في سنوات سابقة.

ويصب في ذات السياق دعم الشركات الأمريكية العاملة في القارة بصفة عامة وفي تلك البلدان بصفة خاصة لا سيما تلك العاملة في مجال التعدين والبترول الأفريقي الذي باتت واردات أمريكا منه تمثل أكثر من 15% من احتياجاتها، مع توقعات بارتفاع النسبة إلى 25% عام 2010. حيث أشارت جنداي فريزر مساعدة وزير الخارجية للشئون الأفريقية إلى أن الإدارة الأمريكية تحاول أن تركز على الدول التي تحكم بشكل رشيد وتستثمر في شعوبها والتي تقدم فرصًا لرجال الأعمال فيها.

وعلي الصعيد العام يشير المراقبون إلى أن أحد الأهداف الأساسية للزيارة كان إقناع الدول باستضافة مقر القيادة الأمريكية لأفريقيا (**أفريكوم**)، الأمر الذي لم يلقَ قبولاً علنيًّا سوى من جانب السيدة إيلين سيراليف رئيس ليبيريا، في حين أعربت باقي الدول الأفريقية أنها غير مستعدة لاستضافة مقر تلك القيادة. يدعم ذلك أنه قبل زيارة بوش وصل بعض المسئولين العسكريين الأمريكيين الكبار من بينهم الجنرال وليام "كيب" قائد القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا (**أفريكوم**) إلى أفريقيا في زيارة استهدفت تقليل المخاوف إزاء تزايد الوجود العسكري الامريكي في القارة وإبراز فوائد استضافة افريكوم. ويدعمه كذلك ما صرح به الرئيس بوش في زيارته لغانا بقوله: "**إن كل الهدف من أفريكوم هو مساعدة زعماء أفريقيا، ثانيًا نحن لا نفكر في إضافة قواعد عسكرية أخرى بكل بساطة. أنا على علم بأن هناك شائعاتٍ في غانا تقول إن بوش يحاول إقناعكم بقبول إنشاء قاعدة عسكرية كبيرة هنا، هذا كلام هراء**".

ويرى البعض أن الوجود العسكري الأمريكي في القارة الأفريقية وتعزيز العلاقات مع العديد من دولها يستهدف وقف تغلغل تنظيم القاعدة في القارة، والعمل على تأمين خطوط البترول في القارة الغنية. علاوة على مواجهة تنامي نفوذ قوى دولية أخرى على الساحة الأفريقية وخاصة الصين ودول جنوب شرق آسيا؛ حيث تشير البيانات إلى تنامي التجارة الصينية مع دول القارة لنحو السبعين مليار دولار خلال عام 2007م؛ لتحل ثالث شريك تجاري للقارة بعد أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والأولى من حيث معدل نمو التبادل التجاري بين الطرفين، كما أنها الأكثف وجودًا من الناحية البشرية (يتراوح عدد الصينيين العاملين في أفريقيا ما بين 500 إلى700 ألف فرد)،

بما يمثله ذلك من تهديد للمصالح الاستراتيجية الأمريكية على الساحة الأفريقية والدولية.

ب- القمة الهندية-الأفريقية:

شهدت نيودلهي على مدي يومين (8-9 أبريل 2008) انعقاد أول قمة هندية-أفريقية بمشاركة (15) دولة أفريقية، جاءت في توقيت مهم وحساس، فقد هيئ لها أن تكون بعد أقل من عام واحد على القمة الثانية الأوروبية-الأفريقية التي عقدت في ديسمبر/كانون الأول الماضي، وكذلك فهي تأتي قبل شهر واحد من استضافة اليابان لمؤتمر التنمية الأفريقية الرابع لمناقشة القضايا المتعلقة بمساعدة أفريقيا، كما أنها -أي القمة الهندية الأفريقية- تأتي تجسيدًا للفكرة التي تم طرحها قبل عامين بعد زيارة رئيس المفوضية الأفريقية **ألفا عمر كوناري** للهند عام 2006م، والتي اتفق خلال البيان الختامي للمنتدى على أن يتم عقدها بالتناوب كل ثلاث سنوات.

وأشار إعلان مشترك صدر بأعقاب القمة التي دامت يومين إلى أن أهم الموضوعات التي تشغل بال الجانبين هي الأمن الغذائي وارتفاع أسعار الطاقة والتغيرات المناخية. وتعهد الجانبان بتعزيز التعاون بمجالات التجارة والاستثمار والزراعة والعلوم والتكنولوجيا وإدارة المياه والتعليم. كما تعهدت الهند وأفريقيا بالتعاون من أجل مواجهة التحديات الاقتصادية والتنموية. وقال الإعلان إن الشراكة بين الجانبين سيكون أساسها المبادئ الأساسية للمساواة والاحترام المتبادل لتحقيق المصلحة المشتركة.

وقال الرئيس التنزاني جاكايا مريشو كيكويتي إن الأمن الغذائي وارتفاع أسعار النفط ترك آثاره على الاقتصادات الأفريقية، وشكر رئيس الوزراء الهندي مانموهان سنغ لعرضه زيادة مساعدات المشاريع وإعطاء أفضلية لدخول الصادرات الأفريقية للهند. وأشار كيكويتي إلى أنه تم الاتفاق خلال القمة على لفت انتباه الأمم المتحدة والبنك الدولي، للتدخل في مسائل الأمن الغذائي وارتفاع أسعار الطاقة.

وقال رئيس الاتحاد الأفريقي ألفا عمر كوناري إن القمة "تفهمت بصدق" حاجات وآمال القارة. وأضاف: "أفريقيا اليوم لا تحتاج إلى يد لتقودها، فنحن شركاء بالسباق كغيرنا"، مشيرًا إلى أن أفريقيا ستستفيد من التقدم الذي حققته **الهند** بقطاعات الصحة وتكنولوجيا المعلومات والزراعة.

ووافقت الدول الأفريقية على مطالبة **الهند** لتكون عضوًا بمجلس الأمن الدولي, بينما قالت نيودلهي إنها ستؤيد حضورًا أفريقيًّا بالمجلس.

من جانبه قال رئيس الوزراء الهندي مانموهان سنغ إن القمة وضعت أساسًا قويًّا لبناء صيغة جديدة من التعاون. وأضاف سنغ أنه يجب على اقتصادات بلاده وأفريقيا الحصول على قوة الدفع لمواجهة الطلب على الغذاء من خلال تعزيز الإنتاج المحلي. كما تعهدت الهند بما يلي:

- دعم ميزانية المساعدات الخاصة بأفريقيا التي تقدمها وزارة الخارجية الهندية لتنفيذ المشروعات في العديد من المجالات خاصة مجالات تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات؛ حيث تم اعتماد أكثر من خمسمائة مليون دولار في السنوات الخمس القادمة.
- تخفيف قيود الاستيراد الهندي من الدول الأكثر فقرًا وتقديم معاملة تفضيلية بالنسبة للواردات القادمة إلى الأسواق الهندية من الدول الخمسين الأقل نموًّا على مستوى العالم، والتي من بينها (34) دولة من قارة أفريقيا.
- زيادة عملية الائتمان المقدمة للمشروعات التجارية والصناعية من 2.15 مليار دولار (في الفترة من عام 2003-2004 إلى عام 2008-2009) إلى 5.4 مليارات دولار على مستوى التعاون الثنائي مع الدول أو التجمعات

الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا في السنوات الخمس القادمة.

- زيادة دور القطاع الخاص في عملية الشراكة، فضلاً عن الاستفادة القصوى من الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- زيادة الفرص الممنوحة للطلاب الأفارقة من أجل استكمال دراساتهم العليا في الهند من 1100 إلى 1600 متدرب سنويًّا، على اعتبار أن هؤلاء سيشكلون جسر التواصل بين الجانبين بعد عودتهم إلى بلدانهم.

وبعيدًا عن الكلمات والبيانات والإعلانات الرسمية، يمكن إبداء عدة ملاحظات على هذا الحدث:

1- أن بيانات التجارة الهندية تشير إلى أن حجم التبادل التجاري للهند مع أفريقيا ما زال رغم تناميه (إلى 30 مليار دولار) شديد التواضع مقارنة مع تجارتها مع الولايات المتحدة، والإمارات وبريطانيا في مجال الواردات، والصين والولايات المتحدة وألمانيا وسنغافورة في مجال الصادرات. وهو أمر سلبي في جانب منه باعتبار دلالاته في ضعف ثقل أفريقيا في التجارة الهندية، ولكنه إيجابي الطابع إذا نظر لمعدلات تنامي حجم التبادلات بين الطرفين خاصة إذا أخذ في الاعتبار الصعوبات التي تواجه اتفاقات التعاون الأوروبي-الأفريقي بعد انتهاء اتفاقات المعاملة التفضيلية بين دول القارة وأوروبا وخضوعها لشروط التجارة الدولية التي تعني -في جانب منها- الحد من إمكانات نفاذ التجارة الأفريقية للأسواق الأوروبية والتهديد بإغراق الأسواق الأفريقية بالمنتجات الغربية. وهنا تكمن أهمية تعاون الجانبين الهندي والأفريقي فيما يتصل بجولة الدوحة الخاصة باتفاقيات التجارة الدولية حيث جاء في البيان الختامي للقمة "... **ونكرر التأكيد على أهمية البعد الإنمائي للجولة، ونرحب ونؤكد على تعزيز المشاركة والتضامن والتعاون فيما بين البلدان النامية في تلك العملية. وتظل الزراعة هي مفتاح ختام هذه الجولة. فنحن مقتنعون بأن أي اتفاق مقبول يجب أن يوفر حماية كافية لكسب الرزق، والأمن الغذائي والتنمية الريفية التي هي شواغل البلدان النامية. كما أن أي مخرجات يجب أيضًا أن تتضمن النص على إجراءات كبيرة وفعالة للحدِّ من الدعم المحلي المشوَّه للتجارة والإعانات التي تقدمها البلدان المتقدمة. وهناك أيضًا قضايا على نفس القدر من الأهمية ينبغي التصدي لها فيما يتصل بالوصول إلى الأسواق غير الزراعية والخدمات. ونحن مقتنعون بأن التوصل إلى تقارب في مفاوضات منظمة التجارة العالمية يتطلب التركيز على المضمون وليس على الجداول الزمنية المصطنعة، وضرورة أن تكون الجولة للتنمية بحقٍّ**".

"**وإننا إذ نؤكد من جديد التزامنا بتوفير فرص الوصول إلى أسواق ذات مغزى لاقل البلدان نموًّا. فإننا ندعو أعضاء منظمة التجارة العالمية لتنفيذ الإعفاء من الرسوم الجمركية ونظام الحصص والوصول إلى الأسواق بالنسبة لجميع المنتجات القادمة من أقل البلدان نموًّا واتخاذ تدابير إضافية لتوفير الوصول الفعال إلى الأسواق لهم عن طريق تبسيط قواعد المنشأ**".

وفي ذات الاتجاه اشتمل إطار العمل المشترك الصادر عن قمة نيودلهي على تأكيد بأن: "**أفريقيا والهند اعترافًا بالحاجة إلى توسيع نطاق التجارة في الاتجاهين، ورغبةً في زيادة فرص الوصول إلى الأسواق وتيسير الاستثمار قرّرا اتخاذ الخطوات التالية:**

- تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال المفاوضات التجارية، وتسوية المنازعات وتنفيذ مختلف الاتفاقات المعقودة في إطار منظمة التجارة العالمية، وكذلك في تعزيز القدرة التنافسية في الاقتصاد العالمي؛
- تعزيز الروابط بين الشركات من كلا الجانبين بهدف التوصل إلى الأسواق العالمية للمنتجات والخدمات المتاحة على كلا الجانبين؛
- تحقيق أقصى الفوائد من عملية تحرير التجارة من خلال تحسين فرص الوصول إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان الأفريقية والهند، بما فيها السعي لتوفير الإعفاء من الرسوم الجمركية ونظام الحصص لوصول المنتجات الأفريقية إلى الأسواق".

2- أن الوجود الهندي في القارة يغطي عدة مجالات اقتصادية (خاصة في مجال التجارة السلعية، وتجارة التقنيات نظم المعلومات والاتصالات، والخدمات واستصلاح الأراضي، مقابل المواد الأولية الأفريقية لا سيما البترول).

وفي هذا الإطار تم توقيع مبادرة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والهند تكلف نحو 135.6مليون دولار لتحسين الاتصالات عبر الانترنت بواسطة ربط (53) دولة أفريقية بعضها ببعض باستخدام الأقمار الصناعية وكابلات ألياف بصرية ثم ربطها بالهند. وتأمل الهند من خلال هذا المشروع التجريبي بيع مزيد من معدات الاتصالات والخدمات لأسواق تكنولوجيا المعلومات الوليدة في القارة قبل أن تدخل الصين هذه السوق.

ويذكر أنه في عام 2005 أعلنت شركة (Steel Metal) أكبر شركة صلب في العالم، وشركة القطاع العام الهندية (Ongc) عن استثمارات بقيمة ستة مليارات دولار لإنشاء مصفاة ومحطة للطاقة وشبكة سكك حديدية في نيجيريا مقابل الحصول على البترول. كما يشار إلى أن الهند قامت بتقديم عرض بمليار دولار لاستخدامها في مشاريع البنية التحتية لبعض دول غرب أفريقيا مقابل الحصول على حق استكشاف البترول بهذه الدول).

كما قامت الهند بعملية استصلاح لأراض زراعية في أفريقيا، خاصة في دول شرق أفريقيا أيضًا، عن طريق توقيع عقود مع حكومات هذه الدول لاستقدام المزارعين الهنود للقيام بعملية الاستصلاح، مع تأجير الأرض لهؤلاء لمدد طويلة تصل إلى 99 سنة، مقابل ضمان عملية الاستصلاح، ومن ثم فإن هؤلاء المزارعين لا يتم التعامل معهم كأجراء، وإنما كأصحاب أرض. وقد تم تأجير هكتار الأرض في أوغندا بـ3.75 دولارات فقط.

وعلي الصعيد الاجتماعي تركز الجهود الهندية في القارة على عمليات التعليم وتدريب الكوادر البشرية، والرعاية الصحية، باعتبار أنها أساس أي عملية تبادل تجاري ناجح، في ظل ضعف شبكة الطرق والنقل والمواصلات مع أفريقيا.

وعلى الصعيد الأمني والعسكري تمثَّل الوجود الهندي في المِنح التدريبية المقدّمة لتدريب العناصر الأفريقية في المؤسسات والأكاديميات العسكرية الهندية، وكذا المشاركة بعدد من الأفراد في عمليات حفظ السلام الدولية في أفريقيا، ومن ذلك المشاركة في سيراليون، والصومال والكونغو الديمقراطية. ويلاحظ كذلك أن الهند تعمل على تحقيق أقصى استفادة ممكنة بأقل تكلفة، عبر دراسة متأنية ودقيقة لاحتياجات السوق الأفريقية، والمناطق الخالية التي يمكن النفاذ منها دون حدوث مواجهة مع المنافسين الدوليين: الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، أو الإقليميين: الصين واليابان.

3- أن المساعي الهندية لتكون قوة إقليمية ودولية وحاجتها لحشد تأييد أفريقي لمسعاها لعضوية مجلس الأمن الدائمة حال إقرار الإصلاحات

المقترحة في هذا الشأن كان أحد الدوافع الأساسية للدعوة إلى القمة؛ الأمر الذي وجد انعكاسًا له في البيان الختامي للقمة الذي أكد في البند السادس عشر منه على أن كل طرف يأخذ بعين الاعتبار تطلعات وآمال الطرف الآخر المشروعة وحقه الكامل في أن يحظى بعضوية دائمة في مجلس الأمن حال توسيعه.

4- أن الهند –في تواصلها مع الأفارقة– ارتكزت على مجموعة من الأسس بعضها يتعلق بمعطيات الواقع لدى الجانبين ووجود حالة من التشابه بين المجتمعين الأفريقي والهندي من حيث التنوع الثقافي والإثني...، وبعضها تاريخي خاص بمعاناة الطرفين ويلات الاستعمار في العصر الحديث، وبدعم الهند في أعقاب استقلالها عام 1947 لحركات التحرر الوطني في أفريقيا. وبعضها الآخر يتعلق بانتماء كلا الجانبين –وفق المنظور الغربي التقليدي– إلى مجموعة الجنوب في مواجهة الشمال من خلال مجموعة عدم الانحياز، ومجموعةال77، فضلاً عن وجود حالة من التقارب في العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل رفض التبعية والاستغلال الغربي لموارد دول العالم الثالث.. ولعل هذه الأمور جميعًا كانت محور كلمة رئيس الوزراء الهندي في خطابه الافتتاحي في القمة. وهذه المرتكزات – وإن مثلت أسسًا دافعة وداعمة للتقارب الهندي الأفريقي– فإنها لن تكون العامل الفاصل في نجاح ذلك التعاون.

لذا فإن المحك الأساسي لاختبار القدرة الهندية الرسمية على الساحة الأفريقية سيتمثل في مدى استمرارية انعقاد منتدى القمة والالتزام بتنفيذ مقرراته. وهو أمر تحيط به الكثير من علامات الاستفهام في ظل الطابع الفضفاض لإطار التعاون وضعف إمكانات الطرفين أخذًا في الاعتبار المنافس الأساسي على الساحة ممثلاً في الصين التي وعدت بتقديم عشرين مليار دولار لتمويل البنية الأساسية والتجارة في أفريقيا في السنوات الثلاث القادمة، وكذا التعهد بمضاعفة مساعداتها للقارة، وقيامها (الصين) بإسقاط الديون المستحقة عن 31 دولة (أي أكثر من 58 %) والتي تقدر بملياري دولار. في حين لم تتجاوز خطوات الهند بتقديم مليار دولار فقط لدول غرب أفريقيا مقابل الحصول على البترول، والتعهد بزيادة عملية الائتمان المقدمة للمشروعات التجارية والصناعية من 2,15 مليار دولار إلى 5,4 مليارات دولار في السنوات الخمس القادمة، على نحو ما سلف البيان.

ج– القمة التركية–الأفريقية:

جاءت القمة التركية–الأفريقية الأولى التي عُقدت في الفترة من 18-22 أغسطس بحضور وفود خمسين دولة أفريقية من بين دول القارة الثلاث وخمسين، تتويجًا لجهود تركيا منذ مطلع الألفية الثالثة في البحث عن مجالات استثمارية وأسواق لتصريف منتجاتها خارج النطاق الأوروبي والآسيوي حيث التنانين والنمور والفهود والأفيال من القوى السياسية والاقتصادية التي يصعب التنافس معها في ضوء القدرات والإمكانات التركية. وقد حظيت تركيا بصفة المراقب في اجتماعات الاتحاد الأفريقي منذ عام 2005م، وأعلن الإتحاد الأفريقي في يناير 2008 بأن تركيا شريك استراتيجي.

وفي المقابل كان وزير الشئون الخارجية التركي علي باباكان قد وصف أفريقيا بأنها القوة التي تحتل محور اهتمام ورغبات العالم، وأكد وزير الخارجية التركي –في كلمة ألقاها أمام المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة يوم 24 يوليو 2008م في نيويورك– أن "**التوقعات الواسعة للمجتمع الدولي تشير إلى أن وضع أفريقيا**

سيتغير، وأن أفريقيا ستكون في المستقبل القريب النجم الساطع في عالمنا".

وقد زاد حجم التجارة التركية مع الدول الأفريقية من خمسة بلايين دولار أمريكي في عام 2003 إلى أكثر من (12) بليون دولار أمريكي في عام 2007. وتستهدف تركيا أن يصل حجم تجارتها مع أفريقيا إلى (30) بليون دولار أمريكي بنهاية عام 2010م.

وإلى جانب التجارة، فإن لتركيا جهودها في مجال توفير المساعدات الإنسانية والتنمية للدول الأفريقية؛ حيث يوجد لوكالة التنمية الدولية والتعاون التركية في هذا الخصوص ثلاثة مكاتب في السودان وإثيوبيا والسنغال، تدير منها عملياتها في (37) بلدًا أفريقيًّا، وتستكشف الوكالة حاليًا مجالات التعاون التنموي في مجالات الصحة والمياه والصرف الصحي والتعليم والتدريب الفني وحماية البيئة والنقل. كما تمتلك تركيا (12) سفارة و(23) قنصلية على الساحة الأفريقية، ومن المخطط افتتاح (15) سفارة جديدة خلال السنوات القادمة.

وقد أكد الإعلان الصادر عن القمة على مجموعة من المبادئ والمعايير لعل من أهمها التأكيد على:

- احترام مبادئ الأمم المتحدة (الميثاق)، والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، والمبادئ الخمسة للتعايش السلمي وغيرها من المبادىء المعترف بها دوليًّا التي تنظم العلاقات بين الدول والتمسك بمبدأ احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها، وحق جميع الدول في المشاركة في الشئون الدولية على قدم المساواة. والتمسك بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية بدلاً من استخدام القوة، أو التهديد باستخدام القوة. مشيرًا إلى أن الأسبقية للأمم المتحدة ومجلس الأمن في صون السلم والأمن في العالم، مع الاعتراف بدور الاتحاد الأفريقي في منع وإدارة وتسوية الصراعات في أفريقيا من خلال مجلس السلم والأمن. وحرص البيان كذلك على التأكيد على عالمية حقوق الإنسان وضرورة احترام الحريات الأساسية، فضلاً عن حق كل دولة في اختيار نظامها ومسار التنمية، ونظامها الاجتماعي، وأهمية مراعاة الظروف الوطنية الخاصة بها.
- وتضمن الإعلان التأكيد على أهمية مواصلة عملية التنمية المستدامة والقضاء على الفقر بجدية، والحاجة إلى أن تكون العولمة مفتوحة، ومنصفة، ويمكن التنبؤ بها وتقوم على قواعد التعاون التجاري المتعدد الأطراف والنظم المالية التي تعود بالفائدة على جميع الدول، بما يحول دون استئثار البعض بمغانم العولمة في حين ترزح معظم دول أفريقيا في غلال التهميش في إطار عولمة الاقتصاد العالمي.
- كما لم يفُت الإعلان الإشارة إلى الإرهاب وضرورة مكافحته في كافة صوره والقضاء عليه بالتعاون والجهود المشتركة.
- وأخيرًا الحاجة إلى المزيد من توطيد وتوسيع نطاق الشراكة بين أفريقيا وتركيا على جميع المستويات وفي جميع المجالات، وإقامة شراكة مستقرة تقوم على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة بين البلدان الأفريقية وتركيا على المدى الطويل. وقد حدد الإعلان الصادر عن القمة مجموعة من مجالات التعاون بين الجانبين اشتملت على: التعاون الحكومي، والتجارة والاستثمار؛ والزراعة والأعمال الزراعية، والتنمية الريفية، وإدارة الموارد المائية، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والصحة، السلم والأمن الدوليين، والبنية التحتية، والطاقة والنقل، والثقافة، والسياحة والتعليم، ووسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبيئة. وقد فصل اتفاق الإطار

الصادر عن القمة سبل وبنود التعاون في تلك المجالات.

وعلى الرغم من الاعتبارات الاقتصادية الموضوعية خلف الاهتمام التركي بأفريقيا ممثلة في إمكانات القارة كمصدر للمواد الخام والتسويق والاستثمار، فإن البعض يرى أن المحرك الأساسي للاهتمام التركي سياسي الطابع؛ مؤداه رغبة تركيا في مساندة أفريقية لمساعي تركيا في الحصول على أحد مقاعد عضوية مجلس الأمن غير الدائمة خلال السنوات القادمة من ناحية، ومن ناحية أخرى التلويح لدول الاتحاد الأوروبي –وبخاصة فرنسا– بأنها قادرة على بدء مسار التحول عن مساعي الانضمام إلى أوروبا ومحاولة بناء شراكات جديدة مع أفريقيا ستكون في جانب منها خصمًا من الرصيد الأوروبي في القارة.

ويذهب آخرون إلى أن التحرك التركي على الساحة الأفريقية –وربما التحرك الهندي كذلك– يهدف إلى محاولة احتواء التغلغل الصيني في القارة بما يحمله من مخاطر على النفوذ الغربي والأمريكي؛ وهو أمر له بعض الوجاهة في ظل قاعدة "لا يفل الحديد إلا الحديد"، فأحد نقاط تميز التحرك الصيني على الساحة الأفريقية في مواجهة التحرك الأوروبي (فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، البرتغال، ألمانيا، بلجيكا،...) والأمريكي أنه (أي التحرك الصيني) خالٍ من أي مواريث استعمارية أو مساعي هيمنة وتدخل في الشئون الداخلية الأفريقية. وعليه فإن تحرك قوى مثل الهند وتركيا على الساحة الأفريقية –حال التنسيق مع القوى الغربية– لن يكون خصمًا إلا من حساب الصين والقوى غير الخاضعة للنفوذ الغربي الأمريكي. على أنه مما يقلل من صحة هذا الرأي أن لكل من الهند وتركيا مصالح متنوعة في تدعيم التعاون والشراكة مع الدول الأفريقية، كما أن الوجود الصيني بالقارة له مشكلاته ومصاعبه التي تدفع الدول الأفريقية نحو البحث عن بدائل أخرى غير صينية وغير غربية، دون أن يعني ذلك بالضرورة تعمد أي من الجانبين العمل ضد مصالح الآخر أو أن أحد الجانبين أداة في يد طرف ثالث. فالساحة الأفريقية منفتحة ومرحِّبة بالتعاون مع مختلف القوى السياسية بما في ذلك التعاون مع *دول أمريكا اللاتينية التي من المقرر عقد قمة أفريقية معها خلال شهر نوفمبر 2008م.*

ولعله من المشروع طرح تساؤلين أساسيين يرتبطان بتطورات تلك الأحداث ويتطلبان النظر والعمل:

- **التساؤل الأول** هو أين الدول العربية والإسلامية من تلك التفاعلات الجارية على الساحة الأفريقية؟ لقد أثير الحديث عن عقد منتدى عربي–أفريقي خلال الربع الأخير من عام 2008م، وتم تكليف كل من الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية بالإعداد لهذا المنتدى. وحتى الانتهاء من كتابة التقرير(*)، لم يصدر شيء في هذا الشأن؛ بما يشير إما لبطء سير عمليات الإعداد والحرص على دقتها حتي اللحظات الأخيرة، أو عدم التنبه لحلول موعد الانعقاد حتى اللحظات الأخيرة؛ بما يعني إما تأجيل الاجتماع أو تفريغه من مضمونه؛ ليأتي مظهريًّا خطابيًّا دون فعل أو فاعلية. ولعل عوامل مثل خبرة الثلاثين عامًا وعام المنقضية على أول (وآخر حتى الآن) قمة عربية–أفريقية عام 1977، وما ألقته توترات العلاقات القَطرية–الإثيوبية وإعلان الأخيرة في أبريل 2008م قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطرعلى خلفية ادعاء دعم قطر للمعارضة الإثيوبية وتدخلها في الشئون الداخلية لإثيوبيا، وكذا توتر العلاقات التشادية–الإثيوبية بفعل أزمة دارفور وتداعياتها والاتهامات المتبادلة بين البلدين بالتدخل في الشئون الداخلية، علاوة على التراجع

(*) في 30نوفمبر2008م.

الملحوظ في التوجه القارّي لليبيا في ظل تحسن علاقاتها مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية. لعل هذه العوامل مجتمعة تكشف أن التفسير الثاني أقرب للصحة.

- **التساؤل الثاني** يتعلق بمدى قدرة الدول الأفريقية بصفة عامة والعربية الإسلامية في الساحة الأفريقية بصفة خاصة على التوفيق بين الالتزامات التي تفرضها تلك الشراكات وبروتكولات التعاون مع تلك القوى المختلفة والاستفادة مما تتيحه من فرص وإمكانات، وكيف يمكن تنسيق الجهود وترشيدها للاستفادة من ذلك التنافس الدولي والحيلولة دون انقلابه إلى افتراس دولي للقارة وبلدانها؟!!

ثانيًا– قضايا الصراع والأمن في أفريقيا

إذا كانت زيارة الرئيس بوش–سالفة الذكر في مطلع هذا التقرير– لقارة أفريقيا قد ركزت على نماذج الاستقرار والأمن النسبي في القارة، فإن واقع الحال خلال العام 2008م يشير إلى استمرار بعض نقاط الصراع مشتعلة، بل واندلاع الصراع بمناطق كان يعتقد أنها نموذج للاستقرار النسبي (كينيا). وسوف يتم التركيز في هذا الجزء على الصراعات البينية وكذا الصراعات الداخلية والاضطرابات التي شهدتها بعض الدول الأفريقية عبر أقاليم القارة المختلفة، خلال عام 2008م.

أ– صراعات وأحداث الشرق الأفريقي:

لعل أبرز القضايا المرتبطة بالصراع والأمن في الشرق الأفريقي هي استمرار النزاع الإثيوبي– الإريتري بتداعياته المختلفة في منطقة القرن الأفريقي، وكذلك المواجهات العسكرية التي وقعت بين إريتريا وجيبوتي، علاوة على استمرار واقع تمزق الصومال وأزمته، والصراع في كل من جزر القمر وأوغندا.

- **الصراع الإثيوبي–الإريتري:**

يمكن القول إن استمرار حالة العداء بين كل من إريتريا وإثيوبيا جرّاء الصراع على بعض المناطق الحدودية بينهما يمثل أحد أهم عوامل عدم الاستقرار في القرن الأفريقي ومدخلاً أساسيًّا لفهم تطورات الأوضاع في تلك المنطقة الحرجة من القارة.

فعلى الرغم من صدور حكم اللجنة الخاصة (التي تشكلت بناء على اتفاق الجزائر لعام 2000م للنظر في النزاع وفضّه) عام 2002م، فإن رفض إثيوبيا القبول بحكم اللجنة وتسليم ما تحت يدها من أراضٍ إريترية لحكومة إريتريا أدى إلى استمرار التوتر بين الجانبين؛ الأمر الذي وجد صداه في سعي كل طرف إلى التأثير على إرادة الطرف الآخر والضغط عليه عبر دعم ومساندة القوى المناوئة له داخليًّا وإقليميًّا وهو ما جسده المشهد الصومالي بدرجة كبيرة.

وفي نوفمبر2007م ولعدم وجود دعم كافٍ من مجلس الأمن لتنفيذ حكمها، تم حل مفوضية الحدود الإريترية–الإثيوبية، الأمر الذي فاقم من حدة التوتر باختفاء ذلك المحفل المؤسسي الذي كان الطرفان يلتقيان خلاله لتبادل وجهات النظر أوالاتهامات برعاية طرف ثالث.

وفي يناير 2008، بدأت إريتريا نشر جيشها في المنطقة الأمنية المؤقتة وإجبار بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام على الخروج من أراضيها من خلال قطع إمدادات الوقود عنها. معتبرة أن الترسيم الذي تضمنه قرار اللجنة المختصة بفض النزاع بمثابة نهاية للنزاع القائم على الحدود، وأعلنت أن استمرار وجود بعثة الامم المتحدة او القوات الإثيوبية على أراضيها هو بمثابة احتلال. ويرى المراقبون أن غضب إريتريا من التجاهل الدولي للحكم دفعها إلى إعلان طرد بعثة الأمم المتحدة عبر التضييق عليها في مسعى لجذب الأنظار لضرورة حل المشكلة وتطبيق حكم اللجنة.

وفي المقابل تعتبر إثيوبيا أن ترسيم الحدود الذي قامت به اللجنة "لغو قانوني"، وتصر على ضرورة إجراء حوار بشأن تطبيع العلاقات قبل الترسيم. وهو ما تراه إريتريا تحايلاً إثيوبيًّا للالتفاف على حكم اللجنة وتقويضه ومن ثم تقويض سيادتها على الإقاليم المتنازع عليها.

ولا شك أن اختفاء مفوضية الحدود الإريترية–الإثيوبية من الساحة ومحاولة إريتريا طرد قوات الأمم المتحدة من المنطقة الحدودية، جعل هذا الصراع أكثر خطورة، وأزال وسائل الحوار المستمر بين الأطراف حيث كانت بمثابة مكابح ضد تصاعد النزاع.

وفي30 يناير2008م تبنى مجلس الأمن الدولي قرارًا بالإجماع ينص على الإبقاء على قوات حفظ السلام في المنطقة العازلة بين إريتريا وإثيوبيا لمدة ستة أشهر، رغم توصية الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بتمديد تلك المهة لشهر واحد فقط، مبررًا توصيته بكون إريتريا قطعت إمدادات الوقود عن القوة الأممية؛ مما أصابها بالشلل، لكن أعضاء مجلس الأمن قالوا إن القبول بالتمديد لشهر واحد فقط سيعطي الانطباع بأن المنظمة الدولية أذعنت للابتزاز.

وطالب مجلس الأمن حكومة إريتريا بأن تستأنف على الفور شحنات الوقود إلى القوة الأممية أو أن تسمح لها باستيراد الوقود دون قيود لكي تؤدي مهمتها. وطالب القرار أيضًا البلدين باحترام اتفاق السلام الموقع بينهما والذي يحملهما المسئولية الرئيسية في التوصل لحل نهائي **للنزاع الحدودي** وتطبيع علاقاتهما. وتضمن القرار مطالبة إريتريا "سحب قواتها ومعداتها العسكرية الثقيلة فورًا من المنطقة العازلة"، وطلب من إثيوبيا "تخفيف حجم قواتها العسكرية الإضافية في بعض المناطق المتاخمة للمنطقة العازلة".

وقد شهدت الستة أشهر من فبراير حتي أغسطس2008م اتهامات متبادلة بين إريتريا وقوات حفظ السلام، حيث اتهمت إريتريا المنظمة الدولية بالتقاعس عن تنفيذ حكم اللجنة الخاصة بفض النزاع مع إثيوبيا في حين اتهمت الأمم المتحدة إريتريا بالقيام بعمليات استفزازية ضد قوات الأمم المتحدة والتضييق عليها. وفي 31 يوليو 2008م وافق مجلس الأمن على إنهاء أعمال مهمة المراقبة وحفظ السلام على الحدود الإريترية–الإثيوبية. وسط اتهامات إريترية للمنظمة الدولية بالفشل في تحقيق أهدافها وبشن حملة تشويه ضد إريتريا لإلهاء الأنظار عن الاحتلال الإثيوبي لأراضيها.

ورغم انتهاء مهمة قوات الأمم المتحدة في 31 يوليو 2008م، دعا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون مجلس الأمن إلى معالجة النزاع الحدودي بين إريتريا وإثيوبيا، واعتبره تأجيجًا للتوتر في القرن الأفريقي. وهو ما يتفق معه كثير من المحللين الذين يرون أنه على الرغم من تأكيد كل من إريتريا وإثيوبيا عدم رغبتهما الدخول في مواجهات جديدة، فإن تعقيدات الوضع وعمق الخلافات بين الطرفين لن تحول دون انجرافهما إلى هوة الصراع من جديد وتصعيد أي توتر عابر إلى مواجهة مباشرة. في ظل ما يحققه الصراع من فرصة لقمع المعارضة الداخلية وتركيز السلطة بيد النخب الحاكمة في كلا البلدين.

- **المواجهات الإريترية–الجيبوتية:**

شهد شهر أبريل 2008م مواجهات جديدة بين إريتريا وجيبوتي، أعادت إلى الأذهان مشهد المواجهات الحدودية التي دارت بين الطرفين عامي 1996، 1997 في نفس المنطقة المعروفة برأس الدميرة (120 كم شمال العاصمة جيبوتي). وقد غادر سفير إريتريا جيبوتي بناء على طلب من حكومته، فيما استدعت الأخيرة سفيرها بالعاصمة الإريترية، وذلك بعد أن رفضت أسمرا أي حوار مع الحكومة الجيبوتية بشأن أزمة الحدود بين البلدين.

وأسفرت هذه المعارك عن تسعة قتلى بصفوف القوات الجيبوتية بحسب القيادة العسكرية العليا، ولم

تعلن أسمرا عن حجم خسائرها، وإن قدرتها بعض المصادر غير الرسمية بنحو 25 قتيلاً وعشرات الجرحى والأسرى.

وعلى الرغم من أن الرواية المعلنة للنزاع أنه جاء نتاج هروب بعض الجنود الإريتريين إلى الجانب الجيبوتي وإصرار قادتهم الميدانيين على استعادتهم بالقوة من الجانب الجيبوتي، إلا أن أسبابًا أخرى تقف خلف تصاعد الحدث بهذه الصورة يمكن إيجازها فيما يلي:

- العوامل الجغرافية والقانونية وتتمثل في أن الحدود الإريترية الجيبوتية وإن تمتعت بميزة أساسية هي أنها تحكمها سلسلة من المعاهدات الدولية الموقعة بين انجلترا وإثيوبيا وفرنسا وإثيوبيا ولكن مع عدم تعيين تلك الحدود في أرض الواقع تظل صيغ المعاهدات قابلة للمماحكة والتنازع بين الأطراف خاصة إذا ما ساعد غموض صيغة المعاهدة على ذلك. ولعل مما يوضح ذلك أن اسم الدميرة التي هي منطقة النزاع يطلق على تلة (أرض مرتفعة) وجماعة وجزيرة وقرية؛ الأمر الذي يثير اللبس عند البحث في المقصود بدلالة اللفظ في المعاهدة، خاصة مع الأهمية الاستراتيجية لتلك المنطقة المطلة على مضيق باب المندب والقريبة من الحدود الصومالية.
- العوامل السياسية والاستراتيجية: حيث أدي دخول جيبوتي إلى الساحة الصومالية إلى تعقيد الحسابات الإريترية بشأن صراعها مع إثيوبيا على تلك الساحة؛ حيث قامت حسابات إريتريا على توريط إثيوبيا بالصومال بما يؤدي إلى تخفيف الضغط عليها ويكشف عدم قدرة إثيوبيا على إدارة الصراعات بالمنطقة وبالتالي تنقل دفة إدارة الأمور إليها، إلا أنه مع توسط جيبوتي وتوصلها إلى اتفاق سلام ما بين الحكومة الانتقالية الصومالية المدعومة من إثيوبيا وبعض قادة التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال المدعومين من قبل إريتريا قد أربك حسابات إريتريا التي رأت في هذا التدخل مخرجًا مشرفًا لإثيوبيا وانتصارًا على الساحة الصومالية بما قد يعنيه من انعكاسات داخلية وإقليمية على النظام الإريتري، خاصة مع مباركة قوى إقليمية ودولية ورعايتها لذلك الاتفاق.
- الأسباب الاقتصادية: وتتمثل في حقيقة أن كلاً من جيبوتي وإريتريا من الدول الصغيرة والفقيرة التي تعتمد في دخلها الوطني بالأساس على إيرادتها من الخدمات التي تقدمها والضرائب التي تحصلها على البضائع المنقولة عبر موانيها، وبخاصة البضائع الإثيوبية، والسياحة القادمة لشواطئ البلدين لا سيما من دول الخليج، والقواعد العسكرية للبلدان المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية. وقد صبت الحرب الحدودية الإريترية-الإثيوبية الممتدة عبر الأعوام 1998-2000م وما تلاها من عدم تنفيذ حكم لجنة التحكيم بشأن ترسيم الحدود واستمرار واقع التوتر وعدم الاستقرار بين البلدين (إريتريا وإثيوبيا)، في صالح جيبوتي خصمًا من مصالح إريتريا على طول الخط حيث تحولت البضائع الإثيوبية من موانئ إريتريا إلى ميناء جيبوتي الذي تحولت إدارته إلى شركات إماراتية ويعمل بكامل طاقته، الأمر الذي دفع جيبوتي للتفكير في تطوير منطقة النور التي تقع 30 كم جنوب عصب الأريتري عبر مجموعة من المستثمرين الخليجيين من بينهم مجموعة بن لادن السعودية التي تسعى في إنشاء جسر معلق يربط جيبوتي بساحل اليمن. ذلك كله في مقابل جمود حركة النشاط في موانئ إريتريا على الرغم من الاستثمارات الضخمة التي أنفقتها إريتريا في تطوير مينائي عصب ومصوع. وعلى صعيد آخر، أدى تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن

فكرة إقامة قاعدة لها في إريتريا واختيار جيبوتي لتكون مقرًّا لتلك القاعدة.

هذه العوامل مجتمعة أدت إلى سهولة تحول ذلك التوتر الحدودي العابر إلى مواجهة مباشرة بين الطرفين، على أنها في ذات الوقت كانت العوامل الفاعلة في سرعة إخماد النزاع حيث تدخلت معظم القوى الإقليمية والدولية ذات الحضور بالمنطقة خاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وطالب الطرفين وخاصة إريتريا بوقف القتال وتسوية النزاع سلميًّا وحمل كل من جامعة الدول العربية و"**الإيجاد**" ومجلس الأمن الدولي إريتريا المسئولية عن اندلاع المواجهات. وسارعت فرنسا -التي تحتفظ في جيبوتي بأكبر قاعدة لها خارج البلاد قوامها 2850 جنديًّا- بإرسال بعض قواتها لمنطقة المواجهة لمؤازرة الجيش الجيبوتي؛ الأمر الذي أدى إلى كمون جديد للنزاع في انتظار ما يعيده إلى السطح من جديد في ظل استمرار العوامل الأصلية للصراع دون حل.

- **الأزمة الصومالية: هل من جديد؟**

رغم مرور أكثر من عقد ونصف من الزمان على اندلاع الأزمة الصومالية عام 1991م، ورغم جهود ومساعي التسوية ومشروعاتها التي بلغت نحو (14) مبادرة ما زالت الأوضاع في الصومال عام 2008م، تراوح مكانها سياسيًّا، وتزداد سوءًا على الصعيد الإنساني والأمني.

فعلى الصعيد السياسي ما زالت الدولة الصومالية مقسمة بين عدة أقاليم شبه منفصلة هي: **جمهورية الصومال** برئاسة صورية للحكومة الانتقالية -المدعومة بالقوات الإثيوبية منذ دخولها البلاد عام 2006م بعد انتصارها على قوات المحاكم الإسلامية- في الجنوب، و"**جمهورية أرض الصومال**" التي أعلنت انفصالها بالإرادة المنفردة منذ عام 1991م في الجنوب، وبين هذا الإقليم وذاك يقع **إقليم بونت لاند** الساعي لقدر من الاستقلال الذاتي عن الجانبين.

وعلى الرغم من الاستقرار النسبي الذي حققته "جمهورية أرض الصومال"، فإنها لم تحظَ باعتراف رسمي من أي من دول العالم على الرغم من وجود تعاملات لهذا الكيان مع الكثير من المؤسسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية لدول المنطقة العربية وغير العربية. وهو أمر يحمل في طياته دلالات إمكانية الاعتراف بهذا الكيان رسميًّا **في ظل تنامي تقدير قوى إقليمية فاعلة (إثيوبيا، وجنوب أفريقيا، وإسرائيل...)**، للاستقرار والأمن الذي حققته "جمهورية أرض الصومال"، مقارنة بما يحدث في جمهورية الصومال التي شهدت استمرارًا لواقع الفوضى وعدم الاستقرار خلال العام.

فقد شهدت البلاد مواجهات واشتباكات مسلحة طول العام بين القوات الصومالية الحكومية المدعومة بالقوات الإثيوبية من ناحية، وقوات **التحالف من أجل تحرير الصومال** وغيرها من التنظيمات المناوئة للحكومة الانتقالية والوجود الإثيوبي في الصومال من ناحية أخرى، كما تصاعدت محاولات الاغتيال والتفجير على الساحة الصومالية وطالت تلك المحاولات أعضاءً برلمانيين، وأعضاءً في الحكومة الانتقالية، كما نفذت إحدى عمليات التفجير بالقرب من منزل رئيس الدولة.

وعلى الرغم من بعض الملامح الإيجابية في المشهد الصومالي ممثلةً في توصل الحكومة الانتقالية، في التاسع من يونيو 2008م، وبعد مفاوضات دامت لنحو شهر، إلى اتفاق مصالحة عرف بـ"**اتفاق جيبوتي**" مع **التحالف من أجل تحرير الصومال بزعامة الشيخ شريف شيخ أحمد**؛ فإن ذلك الاتفاق بذاته، كان سببًا رئيسيًّا في حدوث عملية انشقاق بين جناحي التحالف الرئيسيين؛ حيث رفض فصيل التحالف بزعامة **طاهر أويس** والمعروف بـ"**جناح أسمرة**"

الاتفاق؛ متهمًا شيخ شريف بالخيانة والانصياع لقوات الاحتلال الإثيوبية والحكومة الانتقالية "العميلة"، وأعلن أعضاء التحالف عزل شيخ شريف من رئاسته وتعيين طاهر أويس بدلاً منه، في المقابل تمسك شيخ شريف شيخ أحمد برئاسته للتحالف، متهمًا جناح طاهر أويس بالرضوخ لمساعي إريتريا لتوظيف التحالف لأغراضها في صراعها مع إثيوبيا.

وينص **اتفاق جيبوتي** على وقف الأعمال الحربية، ومناشدة الأمم المتحدة السماح بنشر قوة دولية لإرساء الاستقرار تتألف من دول "صديقة" للصومال "باستثناء الدول المجاورة لحدودها" في إشارة إلى إثيوبيا التي يدعم جيشها الحكومة. وسحب القوات الإثيوبية من البلاد (بالتزامن مع نشر القوات الدولية)، والسماح بالمساعدات الإنسانية. كما طالب الاتفاق التحالف أن يدين علنًا "كل أعمال العنف في الصومال، وأن يتبرأ من أي مجموعة مسلحة أو أي فرد لا يلتزم بهذا الاتفاق".

وفي 26 أكتوبر، وقع ممثلون عن الحكومة الانتقالية، التي يرأسها عبد الله يوسف، وجناح جيبوتي في تحالف المعارضة من أجل تحرير الصومال بزعامة شيخ شريف أحمد ، الذي يوصف بالاعتدال، اتفاقاً في جيبوتي يدعو إلى وقف إطلاق النار بين الجانبين، مقابل انسحاب القوات الإثيوبية من البلاد، محددا موعد 21 نوفمبر لبدء انسحاب القوات الإثيوبية من مدن صومالية على أن تنسحب بالكامل في غضون 120 يوماً من توقيع الاتفاق.

وفي 26 نوفمبر، وقّع رئيس الوزراء الصومالي نور حسين حسن وزعيم تحالف تحرير الصومال – جناح جيبوتى شيخ شريف شيخ أحمد، اتفاقًا جديدًا لتقاسم السلطة بينهما بعد انسحاب القوات الإثيوبية، يتضمن زيادة عدد أعضاء برلمان الوحدة الوطنية ليصبحوا 550 عضوًا على أن ينتخب البرلمان بعد تشكيله رئيس الدولة ويختار حكومة الوحدة الوطنية.

الاتفاقات السابقة قوبلت برفض حسن طاهر عويس رئيس تحالف المعارضة من أجل تحرير الصومال . جناح أسمرة الذي علق على الاتفاق السابق، قائلا: "إن هذا الاتفاق لا يزيد الأمر إلا تعقيدًا ولا يغير من الوضع شيئًا. لو كنا نعتقد أن ذلك الاتفاق قد يغير أمرًا من البداية لانضممنا إليه. الذي دخل في صف الإثيوبيين يكون من العملاء ولا حوار معه".

ومن جانبها، عارضت حركة شباب المجاهدين (الجناح العسكري السابق لمجلس المحاكم الإسلامية الصومالية والتي انشقت عن مجلس المحاكم بسبب انضمامه إلى "تحالف المعارضة من أجل تحرير الصومال") هي الأخرى بقوة اتفاقية جيبوتي وما تبعها من اتفاقيات، وقال الناطق باسم الحركة أبو منصور أن الحركة تعتبر الاتفاقية ميتة قبل ولادتها وأنها قررت عدم وضع سلاحها حتى تحرير الصومال من دنس الأحباش والقوات الأجنبية الغازية الأخرى وحتى يعم في الصومال شرع الله، وشدد على أن سلاح الحركة سيظل موجهًا نحو أي قوات بالصومال أو تأتيه، كما سيستهدف آخر جندى أجنبي يبقى بالبلاد، مشيرًا إلى أن الحل الوحيد لدى القوات الغازية إذا ما أرادت النجاة من سلاح الحركة هو أن تترك الصومال وتعود إلى ديارها.

ويذكر أنه في أعقاب ذلك الاتفاق أعلن رئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوي في 28 نوفمبر أن قوات بلاده ستنسحب من الصومال قبل نهاية العام 2008م، وأنه تم إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الإفريقي بالقرار.

وعلي صعيد آخر، شهدت الحكومة الانتقالية أزمة حادة خلال شهر يوليو 2008م جرّاء قيام رئيس الحكومة حسن نور حسين بإقالة رئيس بلدية مقديشو محمد عمر حبيب المقرب من رئيس الدولة عبد الله يوسف؛ الأمر الذي أثار أنصار الرئيس في الحكومة والبرلمان حيث تقدم عشرة وزراء باستقالاتهم في نهاية

شهر يوليو، واتهم الوزراء المستقيلون رئيس الحكومة نور حسن حسين بالتقصير في مسألة الأمن، وباختلاس المال العام. ورفضوا ما وصفوه بالقرار المنفرد بإقالة رئيس بلدية مقديشو. كما هدد بعض أعضاء البرلمان بسحب الثقة من الحكومة، كما وجه الوزراء إلى رئيس الوزراء تهمًا أخرى من بينها الانفراد بنظام الحكومة؛ حيث يمارس رئيس الوزراء الدكتاتورية ولا يلتزم الميزانية السنوية المقررة للحكومة.

على ذات الصعيد رفض رئيس الدولة قرار إقالة رئيس البلدية، وأصدر قرارًا بإبطال مرسوم رئيس الوزراء؛ الأمر الذي أدى إلى مواجهة بين الطرفين وأنصارهما واستدعى تدخلاً إثيوبيًّا للتوفيق بين الطرفين؛ حفاظًا على الحكومة من الانهيار. حيث تم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين بعد مفاوضات برعاية إثيوبية؛ اتفق فيها على احترام دستور البلاد وشرعيته وإحالة مسودة الميزانية إلى البرلمان للمصادقة عليها خلال (15) يومًا وتحسين وإعادة تأسيس القطاع المدني.

علي أنه سرعان ما دب الخلاف من جديد بين الرجلين حينما أعلن رئيس الدولة في 16 ديسمبر 2008م إقالة رئيس الوزراء نور حسن حسين من منصبه وهو الأمر الذي رفضه الأخير وأنصاره مؤكدين أن الرئيس المؤقت لا يملك السلطة لإقالته، كما اعتبرها البرلمان "غير قانونية". وطالب نور حسن وأنصاره باستقالة الرئيس وتخليه عن منصبه، وهو ما لم يجد الرئيس مناصًا عنه؛ حيث أعلن في 29 ديسمبر 2008م استقالته من منصبه واعتزامه مغادرة البلاد معترفًا بعجزه عن تحقيق وعوده التي قطعها للشعب عند توليه السلطة في 14 أكتوبر 2004م.

وعلى الصعيد الميداني، ما زالت الحكومة الانتقالية عاجزة عن بسط هيمنتها على إقليم الدولة وسواحل البلاد؛ حيث شهد عام 2008م عودة قوية للقوات الموالية للمحاكم الإسلامية رغم الانقسامات التى عصفت بفريق "تحالف تحرير الصومال"، وقد عاودت قوات "المحاكم الإسلامية" وحركة الشباب المجاهدين سيطرتها على جميع مناطق جنوب الصومال؛ بدءًا من مدينة "أفجوي" (30) كم جنوب العاصمة مقديشو حتى الحدود الصومالية الكينية في مسافة تقدر بنحو 600 كم. والإنجاز الأهم هو سيطرتها في 22 أغسطس 2008 على مدينة كيسمايو، التي تبعد 500 كم عن العاصمة مقديشو، وتعتبر أهم مدن الجنوب، وثالث أكبر مدينة على مستوى الصومال، وبها مطار وميناء دوليان، **وفي 6 ديسمبر 2008م، سيطرت حركة شباب المجاهدين على بلدة "جوريعال" وسط الصومال لتحكم بذلك قبضتها على وسط وجنوبي البلاد وتقترب شيئًا فشيئ من أبواب العاصمة وهو ما جعل** الرئيس الصومالي عبد الله يوسف أحمد يعترف صراحة في 16 نوفمبر بأن من أسماهم المتمردين الإسلاميين باتوا يسيطرون على معظم أنحاء البلاد وأن بامكانهم أن يهاجموا العاصمة مقديشيو ويفعلوا فيها ما يريدون، معزيًّا السبب في ذلك إلى ضعف الحكومة الانتقالية.

ويجسد غياب الدولة – إلي جانب ما سبق- تصاعد أعمال القرصنة واختطاف السفن والأفراد الأجانب في المياه الإقليمية الصومالية، على نحو استرعى الانتباه الدولي؛ خاصة مع اتساع النطاق المكاني لعمليات القرصنة إلي المياه الدولية ليمتد إلي المياه الموازية لسواحل كل من كينيا وتنزانيا، وتزايد الأعباء المادية لهذه العمليات حيث تقدر تكلفة ما دفع من فدية للقراصنة خلال العام 2008 بنحو مائة وخمسون مليون دولار.

وقد أعربت الدول الأعضاء في مجلس الأمن عن قلقها من تنامي تلك الممارسات، وطالبت بتشديد الرقابة في تلك المناطق والتصدي بحسم لعمليات القرصنة. وعلي صعيد الاتحاد الأوروبي **دعا أعضاء الاتحاد إلي شن عملية بحرية للتصدي للقرصنة قبالة الساحل الصومالي تشارك فيها سفن حربية**

وطائرات من عدة دول. وقال منسق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا في مؤتمر صحفي عقب اجتماعات وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في 7-12-2008م أن وزراء خارجية دول الاتحاد في بروكسل وافقوا على بدء مهمة الاتحاد الأوروبي اعتبارًا من يوم 9-12-2008م. وحال تنفيذها ستكون تلك المهمة أول عملية بحرية للاتحاد الأوروبي، وستبدأ المهمة بثلاث سفن حربية من اليونان وبريطانيا وفرنسا وطائراتي مراقبة بحريتين من فرنسا واسبانيا.

وعلى الصعيد الإنساني، سببت شهور من القتال في الصومال أزمة إنسانية يخشى عمال إغاثة أن تكون الأسوأ في أفريقيا. وأدت تفجيرات قنابل مزروعة على الطرق ومعارك بالأسلحة النارية واغتيالات بشكل شبه يومي إلى عمليات نزوح ولجوء مستمرة. حيث يقدر أن عدد **النازحي قد تجاوز مليوني شخص ، حيث ترغم أعمال العنف المتكررة في العاصمة مقديشيو نحو 20 ألف شخص على النزوح من منازلهم كل شهر، إضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والتضخم والجفاف**. وقد انتشرت في معسكرات اللجوء للصوماليين الكثير من الأمراض الصحية والاجتماعية، علاوة على استغلال كثير من الهيئات والمنظمات **التنصيرية** تلك المعسكرات مجالاً لعملياتهم في إطار عمليات الإغاثة والمساعدات الإنسانية، وفي ظل غياب حضور رسمي عربي ولإسلامي على الساحة الصومالية، رغم افتتاح الجامعة العربية هذا العام مكتبًا تمثيليًّا دائمًا لها في العاصمة مقديشو للمرة الأولى منذ (16) سنة.

- **جزر القمر: صراع الوحدة والانفصال مستمر**

شهدت جزيرة أنجوان (إحدى الجزر الثلاث: القمر الكبري، أنجوان، موهيلي، المكونة لاتحاد جمهورية جزر القمر الإسلامية) أزمة مفتوحة مع الدولة الاتحادية بسبب رفض رئيسها العقيد محمد بكار -الذي أعيد انتخابه رئيسًا لأنجوان يوم 10 يونيو/ حزيران 2007- تنظيم انتخابات جديدة، حيث ترفض الدولة الاتحادية والاتحاد الأفريقي تلك الانتخابات التي جاءت بالعقيد، علاوة على اتهام الحكومة الاتحادية له بالسعي للانفصال. وقد استمرت حالة التوتر والترقب لما يزيد عن تسعة أشهر فشلت خلالها جهود الوساطة المختلفة في إقناع العقيد أبكر بالتنحي عن السلطة، الأمر الذي دفع الحكومة الاتحادية مدعومة بقوات من الاتحاد الأفريقي للتدخل العسكري في نهاية شهر مارس 2008م والإطاحة بحاكم إنجوان الذي فرَّ خارج البلاد.

وكان رئيس اتحاد جزر القمر قد أعلن أثناء اجتماع القمة العاشرة للاتحاد الأفريقي نيته التدخل "فورًا لإعادة وحدة دولة جزر القمر" بواسطة عملية عسكرية، وإثر ذلك وجه قادة ورؤساء حكومات دول الاتحاد نداء في ختام القمة "إلى الدول الأعضاء القادرة لتقديم الدعم الضروري لحكومة جزر القمر". وقد عرضت تنزانيا والسنغال وليبيا والسودان تقديم دعم عسكري لها تحت مظلة الاتحاد الأفريقي حتى تُحكم سيطرتها على الجزيرة، كما أعلنت فرنسا استعدادها لنقل قوات للاتحاد الأفريقي إلى جزر القمر بحسب ما ذكر مفوض السلام والأمن في الاتحاد.

وفور الإطاحة بالعقيد محمد بكار تعهد رئيس دولة جزر القمر أحمد عبد الله محمد سامبي بإجراء انتخابات جديدة في أنجوان في أسرع وقت ممكن.

وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأفريقي يأمل من خلال تسوية مسألة أنجوان تعويض إخفاق بعثتي حفظ السلام التابعتين له في السودان والصومال. على الرغم من انتقاد قوة إقليمية كبرى هي جنوب أفريقيا للهجوم العسكري باعتبار أنه يعيد جزر القمر إلى تاريخ القوة بدلاً من حل القضايا سلميًّا على نحو ما أشار الرئيس تابو مبيكي.

- **كينيا: السياسة أيضًا تؤخذ غلابًا**

شهدت كينيا في نهاية عام 2007 ومطلع عام 2008م واحدة من أسوأ موجات العنف في أفريقيا خلال العام المذكور، والأولى من نوعها على الساحة الكينية التي عرفت باستقرارها منذ الاستقلال. وقد تفجرت تلك الأحداث في أعقاب إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية وفوز الرئيس موي كيباكي بفترة رئاسية أخرى؛ حيث اتهمت المعارضة الكينية بزعامة **رايلا أودينجا** الحكومةَ بتزوير النتائج والتلاعب بها. وقد أسفرت تلك الأحداث عن المئات من القتلى وآلاف الجرحى والنازحين، وأعمال نهب وتدمير واسعة النطاق، استهدفت أفراد قبيلة الكيكويو التي ينتمي إليها الرئيس كيباكي، والذين قاموا بالرد بالاعتداء على أفراد القبائل الأخرى القاطنين في مناطق تركزهم في سلسلة متبادلة من الاعتداءات المتبادلة.

وتجدر الإشارة إلى أن تلك الأحداث كانت بمثابة قمة جبل الثلج؛ حيث إنها قد فجرت قضايا أخرى ترتبط بعدم العدالة الاجتماعية والفساد والمحسوبية وسوء الإدارة في البلاد.

وقد توصل الطرفان في 28 فبراير 2008م إلى اتفاق لاقتسام السلطة بفضل الضغوط الدولية والمساعي الإقليمية التي قادها الاتحاد الأفريقي بقيادة رئيس الاتحاد ورئيس غانا جون كوفور.

وقد أقر البرلمان الكيني بالإجماع الاتفاق وقاموا بالتصديق على التعديل الدستوري اللازم لإعمال الاتفاق وسريانه؛ حيث نصّ الاتفاق على إنشاء منصب جديد في كينيا لتعيين رئيس للوزراء ومنصبين لنائبي رئيس الوزراء. وإلى جانب منصب رئيس الوزراء يوزع الاتفاق مناصب وزارية وفقًا لمستوى تمثيل الحزبين في البرلمان في إطار حكومة إئتلافية نص الاتفاق على حلها حال انسحاب أحد الطرفين منها. وشمل الاتفاق أيضًا النص على مراجعة كاملة للدستور الذي يبلغ عمره (45) عامًا وضغط كثير من الكينيين من أجل تغييره منذ التسعينيات لأنه يعطي الرئيس سلطة شاملة تقريبًا في كل شئون البلاد.

وعلى الرغم من ذلك، عاودت الاضطرابات الظهور من جديد على إثر الخلاف الذي دبَّ بين طرفي الحكومة بشأن نصيب كل طرف من الحقائب الوزارية. وبشأن صلاحيات رئيس الوزراء الذي جاء في الاتفاق أن له "سلطة التنسيق والإشراف على تطبيق صلاحيات الحكومة"، وهي صيغة حملت تفسيرات مختلفة من الجانبين وقادت إلى طريق مسدود مرة أخرى.

وعلى صعيد الموقف الإقليمي، اتسم الموقف الأفريقي بالتفاعل مع الأزمة منذ اندلاعها نهاية ديسمبر 2007م، فقام رئيس غانا جون كوفور الذي كانت ترأس بلاده دورة الاتحاد الأفريقي بزيارة البلاد في محاولة للوساطة بين طرفي الأزمة، فضلاً عن قيام بعض دول الجوار مثل أوغندا وتنزانيا بالوساطة.

أما على الصعيد الدولي، فتجدر الإشارة إلى أن الحضور الغربي منذ لمتابعة سير الانتخابات كان قويًّا، فالسفير الأميركي تابع سير الانتخابات، ومن ثم عمليات عدّ الأصوات، متابعة دقيقة. وقد أبدى ثقته التامة بمفوضية الانتخابات، في حين كانت المعارضة تردد بأن هناك تزويرًا، وأنه قبيل إعلان الانتخابات، كان السفير الأميركي أمام مقر مفوضية الانتخابات مشجعًا الأطراف السياسية والشعب معًا على قبول النتائج.

وبعد إعلان النتائج مباشرة، وفي حين طالبت بعثة الاتحاد الأوروبي بإجراء تحقيق مستقل عن صحة نتائج الانتخابات، تحدث السفير قائلاً إن الانتخابات انتهت بنزاهة، وإن النتائج جيدة، وعلى المعارضة قبولها، وإنها نتائج متقاربة، وهذا انتصار للشعب وعلى ضوء هذه التطورات اعترفت الحكومة الأميركية بحكومة كيباكي في أقل من ساعة، في وقت كانت فيه

الاحتجاجات التي تشكك في النتيجة على قدم وساق. ولعل ذلك يرجع في جانب منه للأهمية الكبيرة لكينيا في الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، والتي تتعلق بمكافحة الإرهاب، ودور كينيا في تسوية العديد من النزاعات في بالقارة الأفريقية، حتى أصبح لمدنها شهرة عالمية، كالدوريت وماشاكوس التي استضافت مؤتمرات مصالحة صومالية وسودانية، كما أن نيروبي صارت مدينة للمؤتمرات فضلاً عن احتضانها لمقرات الأمم المتحدة وشركات غربية وأجنبية. علاوة على تركيز الولايات المتحدة الأمريكية على ميناء مومباسا الاستراتيجي على المحيط الهندي، وتحملها تكلفة تعميق الغاطس التابع للميناء حتى يتمكن من استضافة السفن الحربية الأميركية العملاقة حيث يمكّنها من مراقبة تطورات الأوضاع، ليس فقط شرق أفريقيا وإنما في الضفة الأخرى حيث الجناح العربي الآسيوي.

ولكن سرعان ما تراجعت الولايات المتحدة عن اعترافها وتهنئتها للرئيس كيباكى بعد تيقنها بأن الحقائق على الأرض لن تساعد في تمرير المسألة، فتحدث السفير الأميركي عما حدث من تجاوزات في عد الأصوات والإعلان عن النتائج، ودعا الطرفين للحوار للبحث عن مخرج من تلك الأزمة. كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال جينداي فريزر مساعدة وزيرة الخارجية للشئون الأفريقية إلى البلاد في محاولة للوساطة. وهدد الاتحاد الأوروبي بتعليق مساعداته المادية التي كان يفترض أن تصل إلى 283 مليون يورو خلال السنوات الخمس القادمة.

ومع دخول مفاوضات اقتسام السلطة في طريق مسدود زادت حدة الضغوط الدولية، وأعربت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس عن نفاد صبرها لفشل القادة الكينيين في التوصل إلى حل. ووجهت ونظيرها البريطاني ديفيد ميليباند نداء إلى المسئولين الكينيين في بيان مشترك "للتحلي بروح التسوية". في ذات الوقت الذي حث فيه الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الأطراف على اتخاذ التدابير اللازمة لإيجاد مخرج من الأزمة.

وفي السابع عشر من إبريل 2008م أدت الحكومة الائتلافية الكينية الجديدة اليمين الدستورية، لتنهى الأزمة السياسية التى بدأت بالانتخابات الرئاسية المتنازع عليها. وتعد الحكومة، التي تشمل إجمالي (41) وزيرًا بالإضافة إلى الوزير ورئيس الوزراء، هي الأكبر على الإطلاق في تاريخ كينيا.

وفى خطابه، ذكر "أودينجا" الذي تولي منصب رئاسة الوزراء أنه يعرف أن الكثيرين كانوا يفضلون حكومة أنحف (أصغر حجمًا)، ولكن هذا (يعني تضخم حجم الوزارات) كان هو الثمن الذى يجب دفعه لتحقيق التوازن بين مصالح الجميع. وذكر رئيس الوزراء أن أولويته الأولى لحكومة الوحدة الجديدة ستكون إعادة توطين عشرات آلاف الأشخاص الذين يعيشون حياة صعبة بعد اندلاع عنف ما بعد الانتخابات.

ويُعد أودينجا ثانى رئيس للوزراء في تاريخ كينيا. وقد كان الرئيس المؤسِّس جومو كينياتا رئيسًا للوزراء بعد الاستقلال عن بريطانيا في عام 1963 حتى تم تغيير لقبه وإلغاء منصب رئيس الوزراء.

ب- أحداث وسط أفريقيا

أوغندا: سيناريو سافيمبي هل يتكرر؟

برعاية حكومة جنوب السودان تم استئناف مباحثات السلام الممتدة منذ عام 2006م بين الحكومة الأوغندية **وحركة جيش الرب للمقاومة** المتمردة. وفي الثالث والعشرين من شهر فبراير 2008م، وقع الطرفان اتفاقًا لوقف لإطلاق النار، أقرَّ رسميًّا وقف العمليات العسكرية المتفق عليه في منتصف عام 2006، وإقامة منطقة عازلة تمتد مسافة

عشرة كيلومترات حول المنطقة التي يتجمع فيها جيش الرب للمقاومة وتحرسها قوات من جنوب السودان.

وبالرغم من ذلك تعثر توقيع اتفاق سلام نهائي بين الطرفين، وكانت النقطة التي وقفت حجر عثرة أمام التوصل للاتفاق هي مطالبة جيش الرب بضمانات خاصة لزعيمهم جوزيف كوني – المطلوب هو وثلاثة من مساعديه لدى المحكمة الجنائية الدولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب بمقتضي مذكرة توقيف صادرة في يوليو 2005م- قبل التوقيع على الاتفاق، والذي كان من المفترض أن يتم في غضون أسبوع من اتفاق فبراير، وتم تأجيله أكثر من مرة؛ إما بفعل انسحاب وفد المتمردين، أو عدم حضور زعيمهم، والخلاف حول طبيعة تلك الضمانات المطلوبة وسبل تحقيقها؛ حيث صرح رئيس الوفد المفاوض لجيش الرب دافيد ماتسانغا نيكوراش أن التوقيع على اتفاق نهائي لن يتم حتى تسقط عن كوني كل التهم الدولية الموجهة إليه. وأكد متحدث باسم جماعة جيش الرب للمقاومة بأن كوني،، يريد ضمانات بشأن سلامته وتأمين مالي قبل توقيع اتفاق سلام مع الحكومة الأوغندية.

وفي مايو 2008م، أعلن وزير خارجية أوغندا دانييل أتوبو إنشاء محكمة خاصة لمحاكمة زعماء حركة جيش الرب الذين تبحث عنهم محكمة الجزاء الدولية بتهمة ارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وأكد الوزير أن المحكمة الأوغندية الخاصة التي أنشئت الأسبوع الماضي، هي إشارة إلى أن الحكومة لا تزال ملتزمة بعملية السلام رغم "عدم الجدية" التي يظهرها جيش الرب للمقاومة. وأوضح أن تلك المحكمة تتيح لزعماء جيش الرب "الإفلات من محكمة الجزاء الدولية التي يرفضونها"، مشيرًا إلى أنه بعد انتهاء محاكمتهم أمام القضاء فإن حكومته ستطلب من المحكمة الدولية سحب مذكرات التوقيف التي كانت أصدرتها. وقد أعلن زعيم جيش الرب استعداده للمثول أمام محكمة أوغندية.

وعلي الرغم من مفاوضات السلام التي دامت لأكثر من عشرين شهرًا، فإن امتناع زعيم حركة "جيش الرب" عن توقيع اتفاق السلام بين الحركة والحكومة أكثر من مرة –آخرها نهاية شهر نوفمبر 2008م يعد إشارة واضحة علي تضاؤل فرص السلام بين الجانبين.

ويعتبر جيش الرب مسئولا عن مقتل وتشويه آلاف من الأشخاص وتشريد ما يقرب من مليون آخرين في شمال البلاد. وأدت الحرب بين الطرفين منذ عام 1986 إلى تدمير شمال أوغندا ومقتل عشرات الآلاف من الأشخاص وتشريد ما يقارب مليونين آخرين، وتميزت باستخدام المتمردين لأساليب وحشية منها بتر أطراف ضحاياهم.

ولعل أحد الحلول المطروحة للصراع بين الطرفين يتمثل في التخلص من زعيم جيش الرب على غرار ما حدث مع "سافيمبي" زعيم حركة يونيتا في أنجولا، والذي أدى اغتياله إلى كمون الحركة واستقرار نسبي للأوضاع في البلاد. ولكن ذلك السيناريو يرتبط باستنفاذ الغرض من "كوني" داخليًا وإقليميًا ودوليًا وشعور أنصاره بأنه أصبح عبئًا عليهم أكثر منه قائدًا لهم.

بوروندي: مستقبل عملية السلام

رغم اتفاق السلام الموقع بين الحكومة والمتمردين وعودة الكثير من زعماء المتمردين إلى بوجمبورا العاصمة، ما زالت مسألة دمج المتمردين السابقين في مؤسسات الدولة وقوات الأمن دون حل. وفي هذا السياق، كما أن هناك غيابًا للحوار بين الحكومة وأحزاب المعارضة الرئيسية. فإن الحكومة تسعى عبر الضغط على المحكمة الدستورية لقبول استبدال أعضاء موالين لها بالأعضاء المنشقين عنها وعددهم (22)

عضوا؛ وهو ما قبلته المحكمة في 5 يونيو 2008م والذي بمقتضاه استعاد **حزب قوى الدفاع عن الديمقراطية** الحاكم وحلفاؤه أغلبية الثلثين في الجمعية الوطنية، في خطوة تشير إلى رغبة واضحة للسلطة التنفيذية في الحد من جميع الضوابط على السلطة، بما فيها وسائل الإعلام فضلاً عن حقوق الإنسان ومكافحة الفساد والمنظمات غير الحكومية. هذا الطموح السلطوي يمكن أن يؤدي إلى تطرف مقابل من جانب أحزاب المعارضة التي يمكن أن تميل إلى البحث عن تحالفات مع حزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية؛ بما يؤدي إلى إعادة إدخال الأبعاد الإثنية إلى الخطاب السياسي، ومخاطر ذلك في ضوء أن الوحدة في إطار الدفاع وأجهزة الأمن لا تزال هشة وسلطة القانون الأساسي والمحكمة الدستورية معيبة من وجهة نظر الكثيرين في المعارضة.

وعليه، فإن عدم وجود حوار سياسي داخلي ينطوي على مخاطرة فقدان المصداقية والشرعية في الانتخابات القادمة؛ مما قد يؤدي إلى صدامات عنيفة خلال الحملة الانتخابية. مما يوجب على جميع الأطراف أن تعزز من الطريق التوافقي والإصلاحات الدستورية اللازمة لعملية السلام وإجراء انتخابات ديمقراطية في عام 2010.

جمهورية أفريقيا الوسطي: حزمة من المشكلات

يعاني هذا البلد الذي يقع في قلب القارة الأفريقية، منذ أكثر من عقد من الزمن من النزاع المسلح. وتقع أكثر المناطق تضررًا في الشمال الشرقي والشمال الغربي من البلد حيث لا تزال قوات المتمردين والقوات الحكومية تتحاربان. إلا أن الأمر المهم، هو أن عام 2008م، قد شهد ازيادًا ملحوظًا في عدد هجمات قاطعي الطرق الخارجين على القانون في شمال غرب البلد. ولا يزال "قُطّاع الطرق" يستهدفون الأُسر، ويحرقون ويسلبون المنازل، ويخطفون الأطفال، ويقتلون المدنيين. وقد شُرِّد ما لا يقل عن 197.000 شخصًا. ويعيش أكثر من 2000 شخص من المشردين داخليًا حاليًا في كابو، وهي بلدة تقع في شمال وسط جمهورية أفريقيا الوسطى، بالقرب من الحدود التشادية. وشُرِّد 98.000 شخص آخر ورحلوا إلى تشاد والكاميرون والسودان المجاورة. وفي شهر فبراير وحده، تدفقت آلاف جديدة من اللاجئين إلى جنوب تشاد فرارًا من هجمات المتمردين في شمال غربي البلد. ولا يزال الكثير من الأشخاص المشردين يعيشون في الأدغال دون أن يتمكنوا من التمتع بحقوقهم وبالخدمات الأساسية. كما شهدت الأشهر الممتدة من مايو 2008م حتي نهاية 2008م طفرة في الهجمات على العاملين في المجال الإنساني؛ والتي تواكبت مع ازدياد الحضور الدولي والعمل الإغاثي في البلاد؛ حيث تجدر الإشارة إلى أن حوالي (30) من منظمات الإغاثة تعمل حاليًا في المناطق الشمالية الشرقية والمناطق الشمالية الغربية النائية من جمهورية أفريقيا الوسطى، مقارنة بخمس منظمات غير حكومية فقط في هذه الدولة عام 2006م.

وكان شهر يونيو عام 2008م قد شهد إبرام اتفاقات عدة بين الحكومة واثنتين من حركات التمرد الثلاث؛ هما: "الجيش الشعبي لإعادة الديموقراطية"، و"اتحاد القوى الديموقراطية للتجمع" الذي يتزعمه دامانى زكريا، تضمنت العفو العام عن المتمردين وإدماجهم في مؤسسات الدولة. أما حركة التمرد الثالثة وهي "الجبهة الديموقراطية لشعب أفريقيا الوسطى" التي يقودها عبد الله مسكين فلم توقع النص رسميًا "لأسباب لوجستية"؛ إذ إنها تتمركز في ليبيا.

وفي مطلع أغسطس 2008م، أعلن متمردو "الجيش الشعبي لإعادة الديموقراطية" في أفريقيا الوسطى انسحابهم من عملية السلام؛ ما أدى إلى تعثر الحوار الوطني الذي يهدف إلى تسوية الأزمة

الخطيرة التي يمر بها هذا البلد الذي يعاني من العنف والفقر.

وفي الثلاثين من أغسطس استولى المتمردون في جمهورية أفريقيا الوسطى، على مدينة وأدا دجالي الواقعة على مسافة 130 كيلومترًا جنوب البلاد بعد معارك مع الجيش. وأعلنت مصادر عسكرية في جمهورية أفريقيا الوسطى أن المتمردين احتلوا مدينة بيراو في أقصى شمال شرق البلاد وأجبروا قوات الجيش على التراجع. وقد تعددت المواجهات بين المتمردين والقوات الحكومية لتصل إلي ذروتها مع شهر نوفمبر 2008م واعتبرت أخطر تحدي يواجه حكومة الرئيس فرانسوا بوزيزيه منذ وصوله إلي السلطة بانقلاب عسكري في 15 مارس 2003م. الأمر الذي دفع الأخير للقبول في 8-12-2008 ببدء محادثات مع قوي المعارضة حول الأخذ بالتعددية الحزبية وتحقيق المصالحة الوطنية وهي المحادثات التي كان من المقرر لها ال بدء في يونيو 2008م.

ويذكر أن الدول الأوروبية-بمساعٍ فرنسية- كانت قد وعدت بإرسال قوات حفظ سلام ومراقبة لنشرها على الحدود بين أفريقيا الوسطى وكل من تشاد والسودان. وهو ما يفسره البعض برغبة فرنسا في الحفاظ على بقايا نفوذها في تلك المنطقة.

الكونغو الديمقراطية:

منذ أواخر أغسطس 2008م وحتي نهاية العام شهدت الكونغو الديمقراطية سلسلة من المواجهات العسكرية بين الجيش الحكومي والمتمردين من أعضاء المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب بزعامة لوران نكوندو بمنطقة نغونغو على الحدود بين جنوب كيفو وشمالها شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وهي المعارك التي اندلعت شرارتها يوم 28 أغسطس من جانب قوات نكوندو للسيطرة على كيفو بدعوى حماية أقلية التوتسي من هجمات الهوتو المهاجرين من رواندا المجاورة. وارتكبت خلالها جرائم حرب اتهمت الأمم المتحدة الطرفين بالتورط فيها.

وكان نكوندا قد طلب عقد مفاوضات مباشرة مع حكومة كينشاسا، مشيرًا إلى أنه سيدفعها إلى قبول التفاوض. وهدد بالإطاحة بالحكومة إذا كان جوابها الرفض. وقال نكوندا: "نقول إننا سنقاتل حتى نحصل على حل لمشاكلنا عبر المفاوضات، ولكن إذا تجاهلوا نداء التفاوض، فإننا سنذهب إليهم بالقوة من أجل تحرير الكونغو". وأضاف الجنرال المتمرد: "بالنسبة لنا، فإن الكونغو تحت الاحتلال، احتلال قوى سلبية تحميها حكومتنا، وحكومتنا خانت شعبها". وشدد على أن قواته تقف على أبواب جوما وأنه أمر بوقف تقدمها ووقف إطلاق النار لأنه يرى معاناة الناس هناك.

وفي المقابل رفضت حكومة الكونغو الديمقراطية التفاوض المباشر مع الجنرال المتمرد لوران نكوندا وقال المتحدث باسم الحكومة الكونغولية لامبيرت ميندي أن السلطات لا ترى سببًا للتمييز في تعاملها بين مجموعات مسلحة ضد مجموعات أخرى من الكونغوليين وتقديم تنازلات بشأن الأزمة في البلاد. وأوضح المتحدث أن أي اتصال مع نكوندا سيكون ضمن سياق الاتصال بجميع المجموعات العسكرية في منطقة كيفو التي وقّعت على اتفاقية وقف إطلاق النار في يناير2008م مع نكوندا وحده.

وقد مثلت تلك الاشتباكات شهادة وفاة لاتفاق السلام الذي سبق توقيعه في يناير 2008م بين الفصائل المتمردة في شرق البلاد وحكومة جوزيف لوران كابيلا. والتي كانت تقضي بترحيل المقاتلين الهوتو من شرق البلاد إلي رواندا ونزع أسلحتهم.

وقد دعا الرئيس الجنوب أفريقي كاليما موتلانتي إلى "وقف فوري لإطلاق النار" بهدف تمكين توصيل المساعدات الإنسانية. وقال موتلانتي بافتتاح قمة غير عادية خصصت لأزمتي الكونغو الديمقراطية وزيمبابوي

"ندعو لوقف فوري لإطلاق النار حتى نتمكن من إيصال المساعدات الإنسانية إلى النازحين". وأضاف "نحن مقتنعون أنه لا وجود لحلول عسكرية" في الكونغو.

وقد اتهمت الأمم المتحدة لأول مرة رواندا بالمشاركة في القتال الدائر في الكونغو الديمقراطية، وقالت المتحدثة باسم المنظمة في مدينة جوما شرقي الكونغو سيلفي فان دن فيلدنبارغ، إن القوات الرواندية المتمركزة وراء الحدود قصفت القوات الكونغولية بقذائف مدفعية وأسلحة ثقيلة أخرى. عندما كانت قوات الجنرال المتمرد لوران نكوندا تتقدم باتجاه مدينة جوما الاستراتيجية. وهو الاتهام الذي نفته روندا معربة عن استعدادها للتعاون مع الكونغو الديمقراطية للتوصل إلي حل سلمي للأزمة.

وفي سياق التحرك الدبلوماسي لإنهاء النزاع اختار الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون رئيس نيجيريا السابق أوليسيغون أوباسانجو مبعوثًا خاصًا له إلى الكونغو للمساعدة في إيجاد حل سياسي.

وأكد بان استعداده شخصيًا للتوجه لإجراء محادثات مع رئيس الكونغو الديمقراطية جوزيف كابيلا ورئيس رواندا بول كاغامي بشأن الأزمة.

في الوقت نفسه، تعهد وزيرا الخارجية الفرنسي برنار كوشنر والبريطاني ديفد ميليباند بتقديم مساعدات عاجلة للاجئين دون الإشارة إلى أنباء تحدثت عن إرسال قوات من الاتحاد الأوروبي بدعوى حماية المدنيين.

ولوّحت بريطانيا في وقت سابق بالعصا للتدخل عسكريًا شرق الكونغو الديمقراطية، في حال استمرار القتال بين القوات الحكومية وقوات الجنرال التوتسي المتمرد لوران نكوندا.

وقال وزير الشؤون الأفريقية البريطاني مارك براون إن بلاده مستعدة لنشر قوات عسكرية بتلك الجمهورية كجزء من قوات تابعة للاتحاد الأوروبي، وذلك في حال استمرار تدهور الأوضاع هناك.

وكانت باريس التي تتولى الرئاسة الدورية للاتحاد قد اقترحت إرسال 1500 جندي أوروبي إلى الكونغو لدعم بعثة حفظ السلام الأممية المكونة من 17 ألف جندي، وبدعوى المساعدة في نقل المعونات الإنسانية المتزايدة.

وحسب الأمم المتحدة نزح أكثر من مائة ألف شخص من مرتفعات كيفو الشمالية منذ استئناف القتال في 28 أغسطس2008م.

ورغم هذه المعارك تأمل الأمم المتحدة تطبيق خطتها الرامية إلى نزع أسلحة المتقاتلين عملاً باتفاق جوما للسلام الموقع في يناير 2008.

وأعرب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة آلان دوس عن أمله بأن تشارك بهذه العملية كل المجموعات المسلحة للمضي قدمًا في عملية السلام في أسرع وقت ممكن. وأضاف أن الحكومة وافقت على هذه الخطة ولكن "المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب لم يقدم رده بعد".

وعلي صعيد آخر، أعربت بعض دول الجماعة الإنمائية لدول الجنوب الأفريقي "السادك" عن دعمها لحكومة الكونغو في مواجهة المتمردين، ووردت إشارات عن وجود قوات أنجولية إلي جانب القوات الكونغولية الأمر الذي يعيد إلي الأذهان مخاوف تكرار عملية تدويل الصراع بالبلاد في منتصف التسعينيات من القرن العشرين حينما تدخلت أكثر من تسع دول إقليمية ودولية بصورة مباشرة وغير مباشرة لمناصرة هذا الطرف أو ذاك في الصراع الدائر علي أرض الكونغو آنذاك.

والواضح أن عملية السلام في المنطقة تقتضي سلسلة من الاتفاقات الداخلية في كل من رواندا والكونغو الديمقراطية وحزمة من الدعم والضمانات من القوى الدولية والإقليمية الفاعلة علي الساحة

الكونغولية، فبدون تلك الاتفاقات والضمانات والدعم لن يتحقق الاستقرار المنشود في البلاد وستبقى دوامة العنف والعنف المضاد سياسيًّا واجتماعيًّا في ظل كثافة المصالح وتضاربها بين الطامحين والطامعين في ثروات المنطقة من كافة القوى والفاعلين بما في ذلك قوات حفظ السلام الدولية. ولعل تلك الثروة هي أحد عوامل تفسير كثافة الوجود الأممي بالمنطقة والدعوات المتزايدة لزيادته في مقابل الامتناع عن ذلك في مناطق لا تقل حاجة لذلك الوجود ولكنها تقل ثراءً وإغراءً.

ج- أحداث غرب أفريقيا

تشهد دول غرب أفريقيا اتهامات متصاعدة بأنها قد أصبحت ممرًّا أساسيًّا لتهريب السلاح والمخدرات والبشر من وإلى مناطق مختلفة من العالم وبخاصة أوروبا، حيث أدت تلك العمليات إلى تكوين شبكات مصالح داخلية وإقليمية ودولية ذات إمكانيات تفوق إمكانيات الدول الأفريقية. علاوة على استغلال تلك الشبكات غير المشروعة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية المتردية في الإقليم لتيسير أعمالها؛ حيث يعتبر المهربون غرب أفريقيا نقطة عبور رئيسية لوجود مجموعة من الدول الضعيفة التي تخضع حدودها لسيطرة هزيلة وتعاني من فساد المسئولين.

في **سيراليون**، تم إيقاف وزير النقل بالبلاد عن العمل بعد أن اعتقل شقيقه فيما يتصل بتجارة المخدرات. وفي **غينيا بيساو** باعتبارها واحدة من أضعف الدول على هذه الجبهة؛ حيث فرّ العديد من المهربين القادمين من أمريكا اللاتينية وشركاؤهم المحليون الذين اعتقلوا خلال عمليتي الضبط أو أطلق سراحهم؛ مما أثار غضب خبراء الجريمة الدوليين. أكثر من ذلك فقد أرسلت تهديدات بالقتل لوزيرة تكافح تجارة المخدرات أعقبتها محاولة انقلاب واعتقال قائد البحرية.

ويستخدم المهربون، إلى جانب الطرق البحرية والساحلية، طرق التجارة القديمة في الشمال عبر الصحراء؛ حيث جعل المهربون والمتمردون والإرهابيون سلطة الدولة شبه منعدمة. وهو ما قد يفسر صحة ما تذهب إليه حكومات بعض دول الساحل من أن حركات التمرد المسلح ليست لظلم اجتماعي واقتصادي أو حرمان سياسي، بقدر ما هو دفاع عن مصالح ناشئة عن تلك الروابط غير المشروعة لهذه الجماعات المتمردة وشبكات التهريب والاتجار غير المشروع.

ويذكر أن السلطات في **مالي** صادرت 750 كيلوجرامًا من الكوكايين في شمال البلاد النائي بعد تبادل لإطلاق النار في الثالث من يناير عام 2008. وفي 31 يناير 2008 اعترضت سفينة حربية تابعة للبحرية الفرنسية سفينة ترفع علم **ليبيريا** وكانت تحمل 2.5 طن من الكوكايين قبالة عاصمتها الساحلية مونروفيا. وفي يوليو 2008، تم ضبط نحو 700 كيلوجرام من الكوكايين في مطار لونجي الدولي.

وعلاوة على تلك التطورات العامة خلال العام 2008م، شهدت منطقة غرب أفريقيا سلسلة من الأحداث المرتبطة بأمن واستقرار القارة، اتسم بعضها بامتداداته الإقليمية عبر الحدود (**مشكلة الطوارق**)، واتسم البعض الآخر بالطابع الداخلي وإن لم يعدم روابط خارجية إقليمية ودولية (انقلاب موريتانيا، المحاولة الانقلابية في غينيا بيساو، زحف متمردي تشاد إلى العاصمة نجامينا،...). وفي المقابل شهدت دول مثل سيراليون وليبيريا وكوت ديفوار هدوءًا نسبيًّا في الفترة محل التقرير.

مشكلة الطوراق وتفاعلاتها الإقليمية:

الطوارق مجموعة أمازيغية من البدو الرحل الذين يقطون الصحراء، ويطلق عليهم اسم "**الملثمون**" أو "**الرجال الزرق**"؛ نظرًا لطغيان اللون الأزرق على

لباسهم وقيامهم بتغطية وجوههم لحمايتها من العواصف الرملية وتقلبات الطقس. وهم يتحدثون لغة «**التماشق**»؛ وهي لغة بربرية أقرب ما تكون إلى العربية، وغالبيتهم يدينون بالإسلام السُّني، ولهم تاريخ مشهود في الدعوة ونشر العقيدة عبر مسالك ودروب الصحراء الأفريقية.

ولا توجد إحصاءات دقيقة لتعدادهم في منطقة الساحل والصحراء، ولكن بعض التقديرات تشير إلى أن عددهم الإجمالي يناهز ثلاثة ملايين نسمة، يتوزعون بين عدة دول أبرزها: موريتانيا، والجزائر، وليبيا، ومالي، والنيجر، وتشاد. ويعيش حوالي 85% منهم في مالي والنيجر، أما الباقي فيعيشون في ليبيا والجزائر وباقي البلدان.

ويشكو الطوارق من إهمال الحكومات لهم على مدار تاريخهم على الرغم من مشاركتهم في الحروب ضد الاستعمار الفرنسي، وعدم حصولهم على أي مقابل تنموي لمناطقهم، وأن الحكومات الوطنية أهملتهم وحاربتهم، ويقولون إن هذا هو سبب انخراطهم في ثورات وتمرد مستمر منذ ستينيات القرن الماضي. وقد شهدت تلك التمردات تعاظمًا في حقبتين أساسيتين: الأولى مطلع التسعينيات من القرن الماضي مع التحولات التي شهدتها تلك الحقبة وسقوط كثير من نظم المنطقة ورضوخها لمطالب التحول الديموقراطي، والثانية في مطلع القرن الحادي والعشرين مع تصاعد خطاب مكافحة الإرهاب في أعقاب أحداث 11 سبتمبر وما تردد من أنباء عن تمدد تنظيم القاعدة إلى الصحراء الكبرى، الأمر الذي أعطى الغرب مبررًا آخر وذريعةً للتدخل في المنطقة بدعوى محاربة "الإرهاب". وكذا في ظل تنافس غربي وصيني على المنطقة خصوصًا أن النيجر قد انضمت للدول الأفريقية المنتجة للبترول، علاوة على ما لديها من احتياطي كبير من اليورانيوم، وقد وقعت الصين صفقة قيمتها خمسة مليار دولار لتطوير الاحتياطات النفطية في النيجر عبر ثلاث سنوات، ويتوقع أن يبلغ حجم الإنتاج من هذا المشروع (20) ألف برميل بترول يوميًّا بالإضافة إلى خط الأنابيب، والذي سوف يتم إنشاؤه بطول 2000 كم، وأن يوفر 4500 فرصة عمل لأبناء النيجر.

ورغم أن معظم الحقول النفطية تقع في شرق البلاد بعيدًا عن أرض الطوارق، إلا أن الاتفاقية بين حكومة النيجر والشركة الصينية قد وجدت صداها في البلاد؛ حيث أعلنت **حركة العدل من أجل النيجريين، والقوات المسلحة الثورية للصحراء** (وهو تحالف من مقاتلي قبيلة التوبو داخل حركة العدل من أجل النيجريين) رفضهم للاتفاقية بين الصين والنيجر لاستخراج وتكرير البترول. وحذروا من أعمال انتقامية وتخريبية تجاه هذا المشروع, وذكروا أنهم بدأوا في الإعداد لزراعة ألغام في هذه المنطقة لإعاقة عمل الشركات الأجنبية إلى أن يحصلوا على حقوقهم المسلوبة من جانب حكومة النيجر, كما دعا مقاتلو القوات المسلحة الثورية للصحراء إلى ضرورة تنمية مناطقهم قبل الإقدام على مثل هذه المشاريع.

ومن جانبه شدد محمد بن عمر, وزير الاتصالات والمتحدث الرسمي باسم الحكومة النيجرية على أنه لا يوجد متمردون بالبلاد، ومن يقوم بهذه الأعمال التخريبية هم قطاع طرق ومهربون. وأضاف أن القوات المسلحة النيجرية قد حصلت مؤخرًا على أسلحة جديدة ومتطورة تمكنهم من مواجهة هذه العصابات, وأكد على أن قوات بلاده ستعمل على تأمين أماكن الاستثمارات في مجال اليورانيوم والبترول. وشدد على أنه لا تفاوض مع هؤلاء اللصوص إلا بعد أن يضعوا أسلحتهم, ووجه نداءً لجميع من يحاول إقناع بلاده سواء من منظمات دولية أو جماعات حقوق إنسان أو غيرها، بضرورة التفاوض مع المسلحين بأن بلاده لن تتفاوض قبل أن يضع هؤلاء السلاح، وهذا شرط لن تتنازل عنه الحكومة النيجرية.

كما انتقد تجربة الحكومة المالية للتفاوض مع المتمردين بوساطة ليبية وجزائرية؛ حيث إنها باءت بالفشل، فهم يتفاوضون يومًا ويقاتلون يومًا آخر.

وعلى صعيد **مالي** اكتُشفت كميات اقتصادية من المعادن المهمة كالذهب والفضة واليورانيوم والبترول، كثير منها يقع في مناطق **الطوارق** بما يعني تهديد النظم الاجتماعية والبيئية لهذه الجماعات.

وقد شهد العام 2008م تصاعدًا في حدة المواجهات بين جماعات **الطوارق** والنظم السياسية في كل من النيجر ومالي في ظل مطالبة الطوارق بنصيب عادل في السلطة والثروة، وانسحاب القوات الحكومية من مناطقهم. وهي المواجهات التي أسفرت عن فرار الآلاف من المواطنين جلهم من النساء والأطفال والشيوخ من مناطق النزاع إلى مناطق أخرى داخل وخارج البلاد.

وعلى حين قبلت حكومة مالي الدخول في مفاوضات مع الطوارق في شمال البلاد، رفضت حكومة النيجر الدخول في مفاوضات مع الطوارق في أراضيها إلا بعد إلقائهم السلاح. وقد عبر دبلوماسيون فرنسيون عن ارتياحهم لـ"نهج الحوار" الذي اعتمدته السلطات **المالية** إزاء الطوارق، منتقدين في الوقت نفسه "تصلب" حكومة النيجر الذي أدى، حسب رأيهم، إلى تعميق الهوة بينها وبين المتمردين؛ مشيرين إلى أن الطوارق في النيجر توشك "مطالبهم الاجتماعية الأصلية أن تتحول إلى مطالب سياسية".

وفي رده على سؤال عن الأسباب التي تجعل **نيامي** ترفض أسلوب الحوار على خلاف حكومة مالي المجاورة التي تفاوض ثوار الطوارق، رأى وزير الاتصال والناطق الرسمي باسم حكومة النيجر محمد بن عمر أن الوضع في بلاده يختلف عن الوضع في مالي. وقال: "نحن نفذنا أكثر من 95% من بنود الاتفاقات التي وقعت سنتي 1995 و1998 لإنهاء التمرد الأول، ودمجنا أكثر من ثمانية آلاف من الطوارق في الإدارات الحكومية ومؤسسات القطاع العام"، مضيفا أن "الإخوة في مالي لم يقوموا بمجهود مماثل".

وقد سارعت كل من ليبيا والجزائر للتقدم بمبادرات لتسوية النزاع بين النظامين المالي والنيجري على أساس من وقف أعمال العنف المتبادل بين الجانبين والبحث عن صيغة مُرضية للطرفين فيما يتصل بتنمية مناطق الطوارق ومشاركتهم في الثروة والسلطة. وفي هذا الصدد تتمتع ليبيا بميزة نسبية في ظل الاستثمارات الليبية الكبيرة في بلدان دول الساحل والصحراء، ومن بينها النيجر ومالي وكذا علاقات التداخل العرقي والوجود الليبي في هاتين الدولتين.

وعلى الرغم من اعتبار البعض أن التدخل الليبي والجزائري يمثل درعًا واقيًا في مواجهة خطة غربية نشطة حاليًا في القارة الأفريقية تسعى لاستغلال مناطق التوتر الأفريقية والتدخل فيها بغرض تعظيم فكرة انفصال مناطق تمرد عرقية (دارفور – جنوب السودان – طوارق مالي والنيجر.. إلخ)، وتشجيع إنشاء دول لهذه المجموعات الانفصالية كي تصبح حاجزًا بين الامتداد العربي الأفريقي في أفريقيا جنوبًا وغربًا وبين مناطق السيطرة الغربية في الغرب والجنوب. فإن واقع عدم التنسيق في جهود البلدين قد أدى إلى إبداء الجزائر استيائه من التدخل الليبي في مشكلة طوارق مالي واتهام ليبيا بعرقلة مساعي الجزائر لتسوية النزاع، وذلك خلال الزيارة التي قام بها رئيس وزراء ليبيا إلى الجزائر في مايو 2008م.

تشاد: ضعف الموارد وضعف الإرادة

في الأسبوع الأول من فبراير 2008 وبينما كانت دول الاتحاد الأوروبي تستعد لنشر قوات حفظ سلام في شرق تشاد، استطاعت قوات المعارضة المسلحة التشادية دخول العاصمة نجامينا ومحاصرة الرئيس ديبي في قصره الذي أضحى مركزًا لإدارة المعارك، قبل أن

تتمكن القوات التشادية –مدعومة بالقوات الفرنسية– من التصدي للهجوم وفك الحصار عن العاصمة.

وبعيدًا عن الاتهامات التشادية لحكومة السودان وضلوعها في تدبير ذلك الهجوم؛ وهو الأمر الذي كان له أثره المباشر في تعقيد علاقة الدولتين متفاعلاً في ذلك بموقف الدولتين فيما يتصل بأزمة دارفور ومجمل العلاقات الثنائية (راجع الجزء الخاص بالسودان)، فإنه في محاولة من الرئيس التشادي لامتصاص الغضب الداخلي وإبداء قدر من الاستجابة لمطالب التغيير قام في أبريل بتعيين أحمد يوسف صالح عباس–دبلوماسي– كرئيس لحكومة جديدة، علاوة على اختيار أربعة وزراء من المعارضة –تحالف الأحزاب السياسية من أجل الدفاع والدستور– لتولي حقائب وزارات الدفاع، والعدل، والزراعة، والإدارة الإقليمية.

وفور توليه السلطه أعرب رئيس الحكومة الجديد عن رغبته في إحداث تغييرات جذرية في سياسات الحكومة، وعن نيته في التوصل إلى اتفاقات سلام مع المتمردين. بينما شكك مسئول بفصيل قوات التحالف من أجل التنمية والديمقراطية –وهو أحد الفصائل الثلاثة للمتمردين والتي شاركت في الهجوم على العاصمة انجامينا– في تصريحات رئيس الحكومة مؤكدًا أن الدور الحقيقي للتغيير هو في يد الرئيس ديبي وليس رئيس الوزراء, والذي يصعب أن يكون قد وجد تصورًا سريعًا في ساعات من توليه منصبه حول التعاطي والقدرة على التفاوض وتقديم تنازلات.

وعلى ذات الصعيد، وفي 28 أبريل، اتهم فصيل آخر من المتمردين –التحالف القومي والذي أيضًا شارك في الهجوم على العاصمة في فبراير الماضي– الحكومة الجديدة بعدم تقديم رؤية شاملة للسلام, وأن الرئيس ديبي كان يهدف من تشكيل هذه الحكومة بهؤلاء المعارضين فقط، تفكيك صفوف المعارضة, ومحاولةً لتحسين صورته أمام الخارج: أنه يتجه للديمقراطية. كما أوضح المصدر أن مطالب المتمردين تتلخص في إيجاد مرحلة انتقالية تفتح المجال أمام حوار وطني شامل تهيئةً لانتخابات عامة يشارك فيها الجميع, وأضاف المصدر أن الذي أنقذ الرئيس ديبي من الهجوم الأخير للمتمردين على العاصمة هو الدعم الاستخباراتي واللوجيستي الفرنسي لنظامه؛ الأمر الذي أدى لحدوث مواجهات بين الجانبين في يونيو 2008م.

وفي أغسطس 2008 صدرت أحكام قضائية تشادية بحق العديد من القادة المتمردين والمناوئين؛ حيث حكمت المحكمة الجنائية في نجامينا على الكولونيل بشار توغو "مفوض الدفاع" في تجمع القوى من أجل التغيير مع ثلاثين آخرين بالأشغال الشاقة مدى الحياة. وأصدرت المحكمة أيضًا حكمًا غيابيًّا بالإعدام بحق (12) شخصية أخرى من بينها زعيم تجمع القوى من أجل التغيير تيمان اردیمي، ومن بينها كذلك الرئيس التشادي السابق حسين حبري (1982–1990) اللاجيء حاليًا في السنغال، والذي قال وزير العدل التشادي إن حكم الإعدام الصادر ضده لن يؤثر على الجهود الجارية لمحاكمة حبري في السنغال؛ الأمر الذي شكك فيه وزير العدل السنغالي بقوله: "لا يمكن محاكمة حبري أمام سلطة قضائية أخرى لإصدار حكم عليه بشأن نفس الوقائع"؛ استنادًا إلى مبدأ قانوني مؤدّاه أنه لا يجوز معاقبة الجاني عن جرم مرتين.

وردًّا على تلك الأحكام هدد أحد الزعماء المتمردين في تشاد بمعاودة "الكفاح المسلح طريقًا وحيدًا نحو الديموقراطية"، في حين توقع زعيم آخر للتمرد بدء الهجمات "بعد نهاية موسم الأمطار"؛ أي في تشرين الأول/اكتوبر المقبل مبدئيًّا.

وصرح ابكار توليمي من اتحاد القوى للديموقراطية والتنمية، وهو أحد الاشخاص الـ(12) الذين حكم عليهم بالإعدام في نجامينا غيابيًّا، أن "الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد نحو الديموقراطية. ليس هناك لسوء

الحظ أي حل آخر لتحقيق قفزة نوعية من أجل الشعب التشادي. من جهته، قال تيمان اردیمي زعيم تجمع قوى التغيير الذي حكم عليه بالإعدام غيابيًّا أيضًا: "سنتوجه إلى نجامينا بعد انتهاء موسم الأمطار؛ أي خلال فترة قصيرة، فلا وقت لدينا للانتظار". وأكد الزعيمان أن هناك مفاوضات جارية بين الفصائل المتمردة لتشكيل حركة واحدة. وكان فصيل اردیمي قد انسحب من التحالف الوطني بعد هجوم مطلع فبراير.

على ذات الصعيد تواترت الأنباء عن تفجر سلسلة من المواجهات العنيفة في شهر أغسطس بشرق تشاد بين القوات الموالية للرئيس إدريس ديبي وبين المتمردين، حسب ما أعلن المتحدث باسم اتحاد القوى من أجل التغيير والديموقراطية (المتمرد)، والذي أشار إلى أن عناصر من الحركة من أجل العدالة والمساواة (كبرى فصائل التمرد في إقليم دارفور) تشارك في المعارك إلى جانب قوات الرئيس ديبي.

ويبقي اتفاق سرت الموقع بين الحكومة التشادية وبعض فصائل المعارضة في نهاية عام 2007م، والذي ينص على ضم المقاتلين الذين يتخلون عن الكفاح المسلح ضد نظام الرئيس إدريس ديبي إلى القوات الأمنية التشادية، وإفساح المجال لمزيد من المشاركة في السلطة والثروة للجماعات المختلفة؛ هو الأمل في تحقيق قدر من الاستقرار، وإن اصطدم ذلك بواقع محدودية وضعف موارد البلاد –حتى الآن– والمحسوبية والمحاباة في توزيعها، وضعف إرادة النخب الحاكمة وقدرتهم على اتخاذ إجراءات جادة للإصلاح السياسي والاقتصادي في البلاد؛ الأمر الذي يترك المجال واسعًا لدور القوى الإقليمية والدولية في تحريك الأحداث على الساحة التشادية.

موريتانيا: للبقاء ثمن

جاء انقلاب موريتانيا في السادس من أغسطس 2008م على غير هوى قادة الخطاب الديمقراطي والمبشرين به في العالم، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية. فبعد نحو خمسة عشرة شهرًا من التجربة الديمقراطية الموريتانية التي نظر إليها كنموذج يحتذى في المنطقة العربية والأفريقية للتسليم الطوعي للسلطة من جانب المؤسسة العسكرية للمدنيين وعلى إمكانية إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

جاءت الإطاحة بنظام حكم الرئيس المنتخب سيدي ولد الشيخ عبد الله لتعيد الأوضاع في موريتانيا للمربَّع الذي كان قائمًا من عام ورُبع العام تقريبًا في انتظار ما سيقدم عليه قادة الانقلاب أو معارضوهم الداخليون والإقليميون والدوليون، من تحركات وتحركات مضادة في إطار لعبة الكراسي الرئاسية في موريتانيا.

ويمكن القول إن السبب المباشر لهذا الانقلاب يتمثل في إساءة تقدير الرئيس عبدالله لسلطاته، واستفزازه العسكر من خلال توقيعه على مرسوم يقضي بإقالة الجنرال ولد عبدالعزيز وعدد آخر من كبار قادة الجيش، في ذات الوقت الذي يعاني فيه نظامه السياسي من حالة جمود سياسي وتراجع في المساندة البرلمانية عبّر عنها قيام الرئيس عبدالله بإقالة حكومتين في غضون شهرين (يونيو–يوليو 2008)، وقيام (48) نائبًا بالانسحاب دفعة واحدة من الحزب الحاكم الذي أسسه الرئيس بنفسه لتدعيم سلطته السياسية، إلى صفوف المعارضة.

وكما هو المعتاد في حالات الانقلابات العسكرية، فإن التصريحات الصادرة عن قادة الانقلاب "**أو الحركة التصحيحية كما يطلقون على أنفسهم**"، قد أكدت على أن غايتها هي مكافحة الفساد الذي شاب عمل الحكومة السابقة وكسر حالة الجمود والشلل التي أصابت مؤسسات البلاد في ظلها، وعلى حرصها على إقامة نظام ديموقراطي حقيقي ومزيد من

العدالة الاجتماعية. حيث تعهد الجنرال ولد عبد العزيز بـ"حل كل مشاكل البلاد"، لافتًا إلى "الظلم" و"الفساد" و"تدهور المستوى المعيشي". وقد أعلن (41) حزبًا من أصل (59)، تشكيل "لجنة تنسيق" دعمًا للانقلاب. كما أقيم تجمع مؤيد للانقلاب في نواكشوط شارك فيه أكثر من عشرين ألف شخص.

أكثر من ذلك حمّل مناصرو المجلس العسكري النظام السابق مسئولية الانقلاب مؤكدين أن الرئيس ولد الشيخ عبد الله هو الذي عرقل عمل البرلمان عبر رفض الدعوة إلى جلسة طارئة، وسعيه إلى القضاء على قيادة الجيش عبر إقالة أربعة جنرالات صباح السادس من أغسطس.

في المقابل، دانت جمعيات نقابية وأحزاب سياسية الانقلاب ونظمت تظاهرات حاشدة خلال النصف الثاني من شهر أغسطس شارك فيها آلاف الأشخاص في نواكشوط، احتجاجًا على الانقلاب ودعوا إلى عودة الرئيس سيدي ولد الشيخ عبد الله لممارسة مهامه.

وفي كلمة ألقاها أمام المتظاهرين، دعا محمد ولد مولود، رئيس اتحاد قوى التقدم، الانقلابيين إلى "إعادة السلطة للنظام المنتخب ديموقراطيًّا وإعادة الرئيس المنتخب فورًا إلى سلطاته". وأضاف أن "العسكريين فرضوا على الشعب الموريتاني نظامًا غير دستوري وصادروا الحريات والديموقراطية". وجاءت التظاهرة بدعوة من الجبهة الوطنية للدفاع عن الديموقراطية. ويرى المعارضون للانقلاب أنه "مهما كانت أخطاء الرئيس، هذا الأمر لا يبرر على الإطلاق الإطاحة به بقوة السلاح".

وفي الخارج، أدان مجلس الأمن الدولي "إطاحة الجيش بالمؤسسات المنتخبة ديوقراطيًّا في موريتانيا" و"الإجراءات التي اتخذها مجلس الدولة الأعلى، خصوصًا تلك القاضية بالاستيلاء على سلطات الرئاسة". وطالب المجلس بـ"الإفراج الفوري عن الرئيس" المخلوع. فضلاً عن تهديد الاتحاد الأوروبي بوقف المساعدات الإضافية التي تبلغ قيمتها 265 مليون دولار للفترة من 2008- 2013م.

وبالمثل أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في السابع من أغسطس –وبعد يوم واحد من الانقلاب– تعليقها المساعدات المقدمة لموريتانيا، وفي السابع والعشرين من ذات الشهر صرح السفير الأمريكي في موريتانيا أن الولايات المتحدة تبحث في عقوبات تستهدف مسئولين عسكريين ومدنيين ممن يساندون الانقلاب.

وفي باريس، قال بيان صدر عن مكتب الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي: "إن فرنسا تلاحظ أن الرئيس عبد الله لم يطلق سراحه، وأنه لم يتم استعادة النظام الدستوري" الناجم عن انتخابات مارس 2007. وأضاف البيان أنه في ضوء هذه الملابسات فإن فرنسا مستعدة لاتخاذ إجراءات عقابية منفردة ضد الزعماء الرئيسيين للمجلس العسكري الحاكم.

وفي غضون ذلك، أعلنت الجبهة الوطنية للدفاع عن الديمقراطية –المناهضة لانقلاب السادس من أغسطس– رفضها للعقوبات التي فرضها المجتمع الدولي على موريتانيا. باعتبار أن أي وضع آخر ناتج عن عقوبات مهما كانت طبيعتها، ستكون له تداعيات سلبية على ظروف حياة الشعب الموريتاني. ولكنها (أي المعارضة) سرعان ما عاودت القول بأنها قد أسيء فهم تصريحاتها، ودعا رئيس حزب "عادل" بالنيابة عن الجبهة إلى "مزيد من الضغوط بكل أشكالها لوضع حد سريع للانقلاب وإنهاء المعاناة التي يتعرض لها الشعب الموريتاني". وأكد أن الجبهة "تحمل الانقلابيين وشركاءهم المسئولية الكاملة عن التداعيات الكارثية التي طالت الشعب الموريتاني إثر الانقلاب". وذهب محمد ولد مولود العضو بالجبهة ورئيس حزب اتحاد قوى التقدم أبعد من ذلك حين اعتبر أن

عقوبات المجتمع الدولي "يجب أن تكون قوية وفاعلة ومثمرة".

وعلى الصعيد القارّي، عقد جان بينغ مفوض الاتحاد الأفريقي سلسلة لقاءات مع عدد من الفاعلين والفرقاء من مختلف الأطراف المؤيدة والمعارضة للانقلاب، بهدف بلورة ما يصفه بالحل الأمثل للأزمة التي تعيشها موريتانيا في الوقت الحاضر. وكان الاتحاد الأفريقي قد أعلن بعد يومين من حدوث الانقلاب أنه سيعلق عضوية موريتانيا "حتى تشكيل حكومة دستورية في هذا البلد".

وعلى صعيد المشاورات التي يجريها قادة الانقلاب لتشكيل حكومة انتقالية، أعلنت ثلاثة أحزاب موريتانية أنها لن تشارك في الحكومة الجديدة لعدم تلقيها ضمانات بعدم ترشح أي من العسكريين الذين قادوا الانقلاب إلى الانتخابات الرئاسية، وبشأن مدة الفترة الانتقالية. وأعربت ثلاثة من الأحزاب الأربعة في "مؤسسة المعارضة الديمقراطية" بزعامة أحمد ولد داداه عن رفضها الانضمام إلى الحكومة، رغم أن تلك الأحزاب كانت قد أعلنت عن تفهمها للانقلاب الذي قاده الجنرال محمد ولد عبد العزيز في السادس من الشهر الجاري.

وهذه الأحزاب هي تكتل القوى الديمقراطية، والتحالف من أجل العدالة والديمقراطية، وحركة التجديد، وحركة الديمقراطية المباشرة. ولم يؤيد الانضمام إلى الحكومة من أحزاب المعارضة التقليدية إلا حزب الاتحاد والتغيير الموريتاني (حاتم) برئاسة صالح ولد حننا.

وقال رئيس حزب التحالف مختار إبراهيما صار "بشأن عدم مشاركة العسكريين في الانتخابات الرئاسية، أكد الجنرال أنه لم يتقرر أي شيء بهذا الصدد". وأضاف "حول مدة الفترة الانتقالية قال الجنرال إن الحكومة التي سيتم تشكيلها هي التي ستجري مشاورات لتحديد فترتها"، مضيفًا أن "هذه الأجوبة غير كافية لنا للانخراط في الحكومة المستقبلية".

وكان ولد داداه قد صرح في وقت سابق بأن حزبه لا يقبل المشاركة في الحكومة من أجل مجرد المشاركة، مضيفًا أنه تقدم مع زملائه في المعارضة ببرنامج لمرحلة انتقالية قصيرة لكنهم لم يجدوا "أرضية مشتركة" مع العسكريين الذين توقع أن تكون لهم "مآرب لم يكشفوا عنها بعد". ولعل بعض تلك المآرب تتجلي من التعرف على طبيعة قائد الانقلاب وسيرته المهنية.

فسيرة الرجل تؤكد على خبرته في العمل الانقلابي. حيث التحق بالجيش عام 1977، ودرس في الأكاديمية العسكرية في المغرب، قام بتأسيس قوات الحرس الرئاسي. كما أنه أسهم بدور كبير في إحباط المحاولة الانقلابية عام 2003 ضد ولد الطايع. ولم يمضِ عامان حتى كان أحد أبرز مهندسي انقلاب 2005 الذي قاده الجنرال ولد محمد فال للإطاحة بولد الطايع. وعلى حين اختار ولد فال التقاعد بعد تسليمه السلطة للمدنيين، فإن الجنرال عبدالعزيز ظل في موقع القيادة بالنسبة للمؤسسة العسكرية. الأمر الذي يشي من طرف خفي أن الجنرال عبدالعزيز لن يغادر الحياة السياسية بسهولة، وإنه سوف يراهن على سياسات فرض الأمر الواقع التي غالبًا ما يقدر لها القبول داخليًا وإقليميًا، ولكن ستظل أمامه عقبة الدول الغربية والمنظمة الدولية، وهنا سيكون الرهان على مزيد من التنازلات للشركات الدولية ومزيد من الرضوخ لمطالب الولايات المتحدة الأمريكية ومخططاتها الإقليمية والدولية، ويبدو أن الاحتفاظ بالرئيس السابق رهن الإقامة الجبرية مؤشر على أن المرحلة القائمة ما زالت مرحلة استكشاف نوايا الداخل والخارج بشأن حجم الثمن المطلوب للبقاء في السلطة لمعرفة مدى القدرة على دفعه.

د- أحداث الجنوب الأفريقي

يتمثل الحدث الأبرز في الجنوب الأفريقي خلال العام 2008م في تطورات الأحداث في زيمبابوي في أعقاب الانتخابات التي أجريت بنهاية عام 2007م. وكذلك ما شهدته جمهورية جنوب أفريقيا خلال شهر مايو 2008م من أحداث عنف واعتداءات سافرة على العمال السود الأجانب في البلاد أدت إلى مقتل أكثر من ستين شخصًا وجرح المئات وتشريد الآلاف من منازلهم، في موجة متنامية من مشاعر السخط والكراهية للعمال الأجانب بدأت من ضواحي جوهانسبرغ المدينة المعروفة بأن نسبة الجريمة فيها من أعلى النسب في العالم، ثم امتدت إلى كوازولو ناتال حيث يتركز السود التابعون لحركة أنكاتا وكذلك الهنود، ثم وصلت إلى ولاية الكيب التي تعد أهم مركز سياحي وثاني أكبر مدن البلاد.

زيمبابوي: الانتصار للمسار العام

شهدت جولة الانتخابات الرئاسية التي جرت الجمعة 27 يونيو/حزيران 2008م بعض ملامح التجديد لمشهد الانتخابات في زيمبابوي؛ باعتبار أنها المرة الأولى منذ الاستقلال عام 1980 التي تجري فيها جولة انتخابات رئاسية ثانية بين الرئيس روبرت موجابي ومنافس له في السلطة.

حيث لم يفلح أي من المتنافسين في حسم جولة الانتخابات الأولى التي أجريت في شهر مارس/آذار والتي أثارت جدلاً كبيرًا داخليًّا وخارجيًّا، خاصة مع تلكؤ الحكومة في إعلان نتائج الانتخابات لأسابيع ثم الإقرار بفوز زعيم المعارضة تسفانغيراي بـ47.9% من أصوات الناخبين مقابل 43.2% لمرشح الحزب الحاكم الرئيس روبرت موغابي، وإجراء جولة ثانية من الانتخابات بين المرشحيْن.

ورغم الضغوط والمناشدات الدولية لإرجاء موعد الانتخابات، أعلنت اللجنة الانتخابية استمرار الانتخابات في موعدها وبقاء اسم "تسفانغيراي" مطبوعًا على البطاقات الانتخابية باعتبار أن انسحابه جاء متأخرًا.

في ظل هذه الأجواء أجريت الانتخابات التي أسفرت عن فوز الرئيس موجابي (84 سنة) بـ85.5% من أصوات الناخبين، وفترة رئاسية جديدة مدتها خمس سنوات تم تنصيبه لها يوم الأحد الموافق 29 يونيو، ليغادر في اليوم التالي إلى مصر؛ لحضور اجتماعات قمة الاتحاد الأفريقي المنعقدة في شرم الشيخ، وسط إدانات إقليمية ودولية للعملية الانتخابية وما شهدته من ممارسات وضغوط وتلاعب استهدف إضفاء شرعية شكلية على النظام السياسي في البلاد، ومناشدات من قوى المعارضة الزيمبابوية لقادة القارة بعدم الاعتراف بشرعية الرئيس موغابي، ومطالبات دولية (الولايات المتحدة الأميركية، والاتحاد الأوروبي، وبريطانيا...) وإقليمية (كينيا) بفرض عقوبات أشد صرامة على نظام موجابي لإجباره على التنحي عن السلطة. وهي الدعوات التي لم تعدم معارضة قوى دولية فاعلة؛ كالصين التي أدت مساندتها في مجلس الأمن لموقف الجماهيرية الليبية وجمهورية جنوب أفريقيا وبعض دول أميركا اللاتينية الرافض لطلب بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية عدم الاعتراف بشرعية الانتخابات في زيمبابوي وتوقيع مزيد من العقوبات على النظام الحاكم فيها، إلى التخفيف من حدة مشروع القرار والاكتفاء بإدانة الممارسات التي شابت العملية الانتخابية وعدم استجابة حكومة زيمبابوي للمناشدات الدولية بتأجيل الانتخابات لضمان حريتها ونزاهتها.

وعلى الصعيد الإقليمي أيضًا لم تلقَ مناشدات المعارضة في زيمبابوي بمقاطعة وعزل الرئيس موجابي استجابةً جديّةً، فرغم الانتقادات العلنية من جانب بعض القوى والمؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية الأفريقية لممارسات النظام السياسي في زيمبابوي، ورغم الضغوط على حكومات القارة لاتخاذ

مواقف أشد صلابة في مواجهة نظام "موغابي"، فإن الواقع يشير إلى أن مثل هذا الموقف غير مرغوب وغير ممكن من جانب كثير من الدول الأفريقية. فهوغير ممكن بالنظر إلى واقع ضعف إمكانات الدول الأفريقية وما تملكه من أدوات ضغط في مواجهة بعضها البعض على الأصعدة المختلفة.

وهو غير مرغوب لاعتقاد تلك النظم -بحقٍّ- أن لافتة حقوق الإنسان ونزاهة الانتخابات، المرفوعة في مواجهة النظام السياسي في زيمبابوي، هي ستار للدفاع عن مصالح القوى الغربية -وفي مقدمتها بريطانيا- في زيمبابوي، كذلك الاعتقاد بأن بريطانيا تتحمل جانبًا من المسئولية عما آلت إليه الأوضاع في زيمبابوي؛ بتنصلها من التزاماتها بتحمل التعويضات اللازمة لتنفيذ برنامج إعادة توزيع الأراضي في زيمبابوي. وكذا إدراك كثير من النظم الأفريقية أن التدخل اليوم في الشأن الزيمبابوي للدفاع عن حرية ونزاهة الانتخابات يضفي شرعية على التدخل غدًا في شئون تلك النظم التي يعاني كثير منها ذات المشكلات. وإلى جانب أن قوى فاعلة مثل جمهورية جنوب أفريقيا لديها أسباب خاصة للإصرارعلى اتباع ما بات يعرف بمنهج الدبلوماسية الهادئة في معالجة الأزمة، رغم الضغوط الدولية بل والداخلية لاتخاذ موقف أكثر تشددًا في مواجهة نظام موغابي. حيث يرى المراقبون أن موقف إمبيكي يحمل في طياته رسالة لبيض جنوب أفريقيا بأن مصيرهم في خطر حال استمرار التفاوت الصارخ في توزيع الأراضي في جمهورية جنوب أفريقيا.

ولذا لم يجد معظم قادة القارة غضاضة في استقبال الرئيس موجابي في القمة الأفريقية، التي شهدت لقاءات عديدة بينه وتلك القيادات، في ردٍّ عملي على دعوات المعارضة والقوى الدولية بعزله وحصاره وعدم الاعتراف بشرعيته.

في ضوء تلك المعطيات بدا أن المشهد السياسي في زيمبابوي سوف يتخذ أحد مسارات ثلاثة:

- **المسار الأول**– وهو المسار العام المستمد من الخبرات الأفريقية السابقة، وتتمثل مضامينه في بقاء الأوضاع على ما هي عليه ما بين شدٍّ وجذب بين القوى السالفة البيان على الأصعدة المختلفة إلى أن تتم انتخابات جديدة، أو يتحقق المسار الثاني.
- **المسار الثاني**– وتمكن تسميته بالمسار الجزائري: ومؤداه خروج "روبرت موغابي" من الساحة السياسية طوعًا (أي تنحيه عن السلطة لصالح أحد الموالين له)، أو قدرًا (الوفاة) أو قسرًا (بانقلاب قصر داخلي يستبق به الحزب الأحداثَ، وتولي شخص آخر من داخل النخبة مقاليد السلطة والتضحية بـ"موغابي" لضمان استمرار النظام)؛ بما يحدث درجة من الانفراج السياسي لما سيصاحب ذلك من دعوات بمنح النظام الجديد الفرصة والنظر فيما سيقدم عليه من سياسات.
- **المسار الثالث** أو المسار الكيني: ويتمثل في شكل من أشكال تقاسم السلطة بين الحزبين الرئيسيين في البلاد (على نحو ما شهدته الخبرة الكينية)، بحيث يحتفظ موجابي برئاسة البلاد ويتولى تسفانغيراي رئاسة الحكومة.

وقد أسفرت الضغوط الخارجية الدولية والإقليمية على حكومة موجابي – والتي وصلت إلى الدعوة للتدخل الدولي للإطاحة به ومحاكمته– بغية إجباره للقبول بمطالب المعارضة– عن توصل الطرفين إلى اتفاق لتقاسم السلطة اتخذا مسارًا أقرب للمسار الثالث وإن اختلف عنه في بعض التفاصيل حيث وقّع الطرفان اتفاقًا لتقاسم السلطة يضمن بقاء الرئيس موجابي رئيسًا للدولة والحكومة, في حين يترأس تسفنجيراي مجلس أمن قومي، ويكون لكليهما سلطات متساوية، في تعيين وعزل الوزراء.

وأن كل القرارات ستتخذ في مجلس الأمن القومي، لكن سيتوجب رفعها إلى موجابي الذي يشرف على عمل المجلس، دون أن يكون له حق الاعتراض على قراراته.

ويبدو أن وجود دور فاعل لموجابي فيه هو ما سمح بالتوصل إلى تسوية. وينص الاتفاق أيضًا على حكومة تحالف من 31 وزيرًا (16 منهم من المعارضة) تستمر عامين ونصف, على أن يصاغ دستور خلال (18) شهرًا, يعرض للاستفتاء, ويتبع بعد ثلاثة أشهر بانتخابات جديدة.

وكان رئيس جنوب أفريقيا تابو امبيكي قد توسط في الاتفاق الذي دعا إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية لإنهاء شهور من الاضطراب السياسي وإخراج البلاد من الأزمة الاقتصادية المتفاقمة. غير أنه سرعان ما دب الخلاف بين الطرفين حول طبيعة الحقائب الوزارية التي سيشغلها أنصار كل طرف خاصة بعد تصريحات لموجابي نهاية الأسبوع الماضي قال فيها إنه سيوزع وزارات الدفاع والداخلية والمالية على منتسبي حزبه. حيث اتهمت المعارضة موجابي بالخروج عن روح الاتفاق بإعطاء نفسه سلطة التحكم في الجيش والشرطة.

وحاصل ما سبق، أنه على الرغم من جاذبية المسار الثالث (الذي نحت إليه الأحداث في زيمبابوي) وسهولته الظاهرية، فإن تحققه واقعيًا وصموده أمر صعب المنال دون دعم خارجي ومساندة داخلية، فبدون مثل هذا الدعم وفي ظل التباينات الكبيرة بين "موغابي" و"تسفانغيراي" سيظل ذلك الخيار أو المسار هشًّا سريع الانهيار. ولذا، ليس من المستغرب أنه حتى نهاية 2008م لم يتوصل الجانبان إلى صيغة مقبولة لاقتسام السلطة ونصيب كل طرف من الوزارات السيادية؛ وهو ما قد يؤدي إلي تنفيذ موجابي تهديده الذي سبق وأن أعلنه في أغسطس 2008م بتشكيل حكومة دون مشاركة المعارضة، بما يعني انتصاره للمسار الأول، وهو ما سيقود إلي مزيد الشلل والصراع السياسي بالنظر إلى الوضع القائم والمتمثل في سيطرة المعارضة بزعامة تسفنجراي على السلطة التشريعية في مقابل استئثار الرئيس وحزب زانو الحاكم بالسلطة التنفيذية.

جمهورية جنوب أفريقيا: العنف وإقالة الرئيس لماذا؟

شهدت جنوب أفريقيا خلال العام 2008م حدثين جديرين بالرصد والتفسير هما: تصاعد أعمال العنف ضد العمال الأجانب بالبلاد والتي بلغت ذروتها في شهر مايو2008م، واستقالة الرئيس ثابو مبيكي من منصبه كرئيس للبلاد في سبتمبر 2008م؛ استجابة لدعوة حزب المؤتمر الوطني الحاكم له بالتنحي عن السلطة؛ لشبهة تدخله في أعمال السلطة القضائية؛ بالضغط علي المدعي العام؛ لتحريك قضية فساد، سبق حفظها، ضد غريمه السياسي يعقوب زوما، الذي فاز برئاسة حزب المؤتمر الوطني في ديسمبر 2007م مطيحًا بالرئيس مبيكي وأنصاره من رئاسة الحزب ومكتبه التنفيذي. ومقتربًا من رئاسة الدولة التي ستجري انتخاباتها في أبريل 2009م.

وعلي الرغم مما قد يبدو من تباعد بين الواقعتين، فإن التأمل في مضامينهما يكشف عن علاقة تساند وتعاضد في الظروف والملابسات المحيطة بالأمرين.

فقد أثارت أحداث العنف ضد العمال الأجانب التي شهدتها جمهورية جنوب أفريقيا العديد من علامات التعجب والتساؤلات لصدورها من مواطني جنوب أفريقيا السود الذين عانوا من مآسي التمييز والفصل العنصري لعقود طويلة.

ويمكن إرجاع تلك الأحداث التي شهدتها جنوب أفريقيا إلى عدة أسباب بعضها يتعلق بأوضاع البلاد بصفة عامة والمواطنين السود في جنوب أفريقيا بصفة

خاصة، والبعض الآخر يرتبط بالعمال الأجانب وأوضاعهم في جنوب أفريقيا.

فعلى صعيد السياسة العامة لجمهورية جنوب أفريقيا، لم تحقق الحكومات الوطنية السوداء سواء بزعامة مانديلا أو تابو امبيكي الكثير من وعودها فيما يتصل بالتنمية الريفية والارتقاء بأوضاع السود وتعويضهم؛ سواء فيما يتصل بأراضيهم التي انتزعت منهم إبان الحكم العنصري، أو على صعيد أوضاعهم المعيشية المتدنية مقارنة بفئات الشعب الأخرى من البيض والهنود والملونين، نجم عن ذلك (وتضافر معه) تزايد أعداد الفقراء في البلاد؛ إذ تتجاوز نسبة مَن هم تحت خط الفقر 50% من السكان وفق تقديرات عام 2000، فضلاً عن وجود تفاوت كبير في الدخل بين الطبقات المختلفة، ونزوح ساكني المناطق الريفية صوب المدن بحثًا. في ذات الوقت الذي لم تكن أوضاع سود المدن أفضل حالاً في ظل ارتفاع نسبة البطالة بينهم (نحو 42%)، وازديادها سنويًّا بسبب التحاق أبناء الأفارقة السود بالجامعات وتخرجهم منها، دون أن يتم استيعابهم في سوق العمل في ظل نظام اقتصادي يتزايد اعتماده على نمط الإنتاج الرأسمالي بما يعنيه من تقليص فرص العمل أمام الأيدي العاملة غير الماهرة.

أما على الصعيد المتعلق بالأوضاع الإقليمية وطبيعة العمالة الأجنبية، فمن المعلوم أن صناعة التعدين في جنوب أفريقيا تستقطب الآلاف من الأيدي العاملة من دول الجوار لا سيما زيمبابوي ومالاوي وموزمبيق. وتاريخيًّا كانت تلك العمالة أداة النظام العنصري السابق في جنوب أفريقيا للتصدي لمحاولات الأفارقة تعطيل عجلة الإنتاج بالإضراب عن العمل. وفي مرحلة ما بعد العنصرية، استمرت عملية تدفق العمالة من دول الجوار إلى جمهورية جنوب أفريقيا رغبة في الاستفادة من ثمار الحقبة الجديدة خاصة مع تفاقم الأزمة الاقتصادية في تلك البلدان بما جعل العمل في جنوب أفريقيا بمثابة طوق النجاة لمواطني دول الجوار.

وفي ظل تعارض مصالح الطرفين، سود جنوب أفريقيا والعمالة الأفريقية الوافدة، وبفعل مدركات الكثير من مواطني جنوب أفريقيا أن العمالة الوافدة هي السبب في حالة البطالة التي يعانون منها، وهو الأمر الذي كرسته بعض وسائل الإعلام الجنوب-أفريقية وبعض الساسة بالتركيز على حجم تلك العمالة وأنها على حساب العمالة الوطنية، علاوة على تورط بعض العمال الأجانب في أعمال غير مشروعة وممارسات إجرامية. هذه العوامل متضافرة أسفرت عن انفجار موجة العنف ضد العمالة الأجنبية؛ وهو الأمر الذي يلقي بظلال رمادية على قدرات جمهورية جنوب أفريقيا داخليًّا وإقليميًّا.

وهي الظلال التي تبرر رفض الادعاء بأن إقالة الرئيس ثابو مبيكي من منصبه كرئيس للبلاد والإطاحة به من قبل من رئاسة الحزب الحاكم يرجع فقط إلي الخلاف الشخصي بينه وبين غريمه السياسي يعقوب زوما رئيس حزب المؤتمر الوطني والنائب السابق للرئيس؛ حيث يمكن القول أنه علي الرغم من التاريخ النضالي للرئيس مبيكي وقدراته الشخصية ومؤهلاته العلمية بل وإنجازاته الاقتصادية داخليًّا والسياسية إقليميًّا ودوليًّا فإن ممارساته لم تخل من مثالب وعيوب واستباق للأحداث برؤية طموحة لا يساندها الواقع السياسي والاقتصادي للبلاد.

فمن المعروف أن ثابو مبيكي كان عضوًا سابقًا في الحزب الشيوعي، ورغم ذلك فإنه تبنى سياسات اقتصادية تحررية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في بلاده، وقد تمكن من خلال سياساته النقدية الصارمة أن يحقق نموًا اقتصاديًّا يصل 5% سنويًّا، وهو أمر لم يسبق له مثيل. وفي عام 1996، طرحت حكومته حزمة من السياسات الليبرالية، أطلق عليها اسم «استراتيجية النمو والعمالة وإعادة التوزيع». وقد

تضمنت هذه الاستراتيجية التزامات حكومية بفتح الأسواق ودفع الخصخصة وتوفير المناخ الملائم للاستثمار.

وبحسب مؤشرات التنمية لعام 2008، تراجعت نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر من 58 بالمائة عام 2000 إلي 48 بالمائة عام 2005.

ومع ذلك لاتزال البطالة مرتفعة. والإجرام مشكلة كبيرة إذ يقضي ما معدله (50) شخصًا في اليوم قتلاً علي امتداد البلاد. ويسبب النقص في المساكن منخفضة التكاليف والمخصصة استمرار موجة العنف ضد الأجانب مما أدى إلى مقتل عشرات المهاجرين وإرغام عشرات الآلاف علي الهروب من البلاد.

ومن المعروف أن حزب المؤتمر الوطني الحاكم يقود تحالفًا عريضًا مع أبرز تنظيمين يساريين في البلاد، هما الحزب الشيوعي والحركة النقابية (كوساتو)، وكليهما انتقدا بشدة استراتيجية التنمية الحكومية بحسبان أنها أدت إلى إقصائهما من إدارة وتنفيذ خطط التنمية في البلاد. وهو ما قاد إلي الصدام بين مبيكي وقيادت التنظيمين.

فعلي الرغم من أن مبيكي كان يحظى باحترام واسع النطاق في البداية، فقد أثبت أنه يمثل خيبة أمل كبيرة للكثيرين من أبناء جنوب أفريقيا، فقد سبب أسلوبه الأوتوقراطي الاستياء، وكذلك تبين عدم اهتمامه بالفقراء والبيروقراطية التي تعاني خللاً وظيفيًا. وفشلت دبلوماسيته الهادئة في التخفيف من حدة القمع الذي يمارسه رئيس زيمبابوي المجاورة روبرت موجابي. لذا كان انتخاب زوما رئيسًا للمؤتمر الوطني الأفريقي في ديسمبر 2007 م ثم إجباره علي الاستقالة من منصبه كرئيس للبلاد في سبتمبر 2008م وتولي كجاليما موتلانتي نائب رئيس حزب المؤتمر الوطني رئاسة البلاد حتي أبريل 2009م بمثابة تصويت ضد مبيكي وسياساته وإيذانًا بعهد جديد في السياسة علي الساحة الجنوب أفريقية يحمل في طياته نذر أفول الهيمنة السياسية للحزب الحاكم علي مقدرات الأمور بالبلاد في ظل تصاعد مخاطر الانشقاق في صفوف الحزب وبين حلفاء الأمس.

وإذا كانت أحداث العنف التي شهدتها البلاد تشير إلي ضرورة مراجعة التنظيم الأمني ومؤسساته، خاصة مع اقتراب موعد انطلاق فعاليات كأس العالم، وما يمكن أن تؤدي إليه أحداث مماثلة أثناء انعقاده من انعكاسات أشد ضراوة على سمعة البلاد وصورتها.

فإن إقالة الرئيس قد تمثل بداية منعطف أساسي لسياسة جنوب-أفريقية داخلية التوجه؛ بهدف علاج العيوب الهيكلية في النظام والمجتمع التي أدت – وستؤدي- لمثل هذه الأحداث؟

ثالثًا- قضايا الفعل والفاعلية السياسية للمسلمين في أفريقيا

إذا كانت جنوب أفريقيا تشهد منذ التحول الديمقراطي فيها في التسعينيات من القرن العشرين، جدلاً متجددًا من حين إلى آخر بشأن تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية بشأن الأحوال الشخصية على مواطنيها من المسلمين، وإذا كانت كينيا قد شهدت عام 2004م محاولات لإلغاء المحاكم الشرعية الإسلامية في البلاد بمقتضي مشروع التعديل الدستوري الذي طرحته حكومة كيباكي وأدى إلى استياء مسلمي كينيا وتضامنهم مع معارضي مشروع الدستور بما أدى إلى رفضه، فإن العام 2008م حظي بمجموعة من القضايا على الساحة الأفريقية ترتبط ببُعد أو آخر من قضايا المسلمين.

فعلى صعيد الأحداث في **كينيا**، تصاعد الثقل التصويتي للمسلمين بما زاد من قدرتهم على التأثير على مجريات الأحداث. ومن ناحية ثانية شهد البرلمان **التنزاني** خلال 2008 نقاشًا وانقسامًا حادًّا حول مقترح تأسيس محاكم إسلامية في هذا البلد. وشهدت دولة **مالي** طرح بعض القوانين المدنية التي تتعارض

وأحكام الشريعة الإسلامية، علاوة على ما شهدته نيجيريا من جدل حول قضايا التبذل والعري ومشروع القانون الذي طرح لمواجهة تلك الظاهرة.

تصاعد الدور السياسي لمسلمي كينيا:

لعل من الأمور الجديرة **بالرصد** خلال الأزمة في كينيا والعملية الانتخابية التي سبقتها، تصاعد الثقل التصويتي للمسلمين في البلاد؛ حيث تبلغ حصة المسلمين نحو ثلاثة ملايين ناخب يتجاوزن في معظمهم الانتماءات الإثنية المتنافسة في البلاد، من إجمالي أربعة عشر مليون ناخب؛ لذلك سعى كل طرف إلى اجتذاب أصواتهم إلى جانبه.

فهناك مذكرة تفاهم وقعها المسلمون مع رئيس المعارضة يصوت بموجبها المسلمون لصالحه نظير تعهد زعيم المعارضة بالسعي في أن يتحقق للمسلمين حقوق مواطنة أسوة بمواطنيهم الكينيين، وكذا مطالبة **إثيوبيا** بإعادة مواطنين كينيين في معتقلاتها بتهمة الإرهاب.

وفي المقابل، وفي مسعاه لتغيير صورته لدى المسلمين، أقر في عام 2007م الرئيس الكيني موايكيباكي أن يصبح يوم عيد الأضحى عطلة رسمية في كينيا. وهو أمر لم يحقق كثير نجاح في ظل علاقة التحالف بين كيباكي والولايات المتحدة الأمريكية التي يراها الكثير من مسلمي كينيا مسئولة عن استهدافهم والتضييق عليهم في القرن الأفريقي ككل وليس في كينيا وحسب، علاوة على سياسات الرئيس الكيني السابقة تجاههم. عبَّر عن ذلك بجلاء تعليق مدير المنتدى الإسلامي لحقوق الإنسان بكينيا "الأمين كيماتي" على القرار الرئاسي بقوله: "لسنا مقتنعين بأنه أصدر هذا القرار من قلب ودود".

ويرى زعماء المسلمين أن عمليات مكافحة الإرهاب التي تنفذها حكومة كيباكي أوصلت مستوى استهدافهم حدًّا لم يصله من قبل. وأن الصورة النمطية للمسلمين بأنهم إرهابيون، تلك الصورة التي أصبحت ظاهرة عالمية، انطلت على الحكومة الكينية الحالية ، فلم يسبق أن تعرض المسلمون للابتزاز والتحرش بهم وإحساسهم بعدم الأمن مثلما أحسوا تحت حكم كيباكي.

وكانت نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة 2007 في كينيا قد كشفت عن عودة المسلمين للتحرك بقوة للظهور على الخريطة السياسية للبلاد، وتجاوزهم ما اعتبروه تهميشًا في العهود السابقة التي تلت الاستقلال.

وكان من أبرز نتائج تلك الانتخابات ظهور مرشحين مسلمين حصلوا على أصوات فئة كبيرة من الناخبين، واستأثروا بتمثيل غير مسبوق في المجلس التشريعي (32 نائبًا مسلمًا مقاعدهم مقابل 26 في المجلس السابق)، كما انتخب لأول مرة في كينيا فارح معلم أحد النشطاء السياسيين المسلمين نائبًا لرئيس البرلمان. وتم تعيين اللواء حسين علي قائدًا عامًّا للشرطة، وإسناد حقيبة وزارة الدفاع إلى أحد النواب المسلمين، وهو أحد المناصب الحديثة على المسلمين في كينيا. علاوة على تعيين خمسة نواب مسلمين في مجلس الشعب من أصل (12) يدخلون المجلس بالتعيين من قبل الأحزاب السياسية حسب نسبة تمثيل كل حزب في البرلمان.

ويبقى التساؤل عن مدى قدرة رئيس الوزراء أودينجا في الوفاء بتعهداته للمسلمين في ظل احتفاظ كيباكي برئاسة الدولة وأداء أودينجا القَسَم الدستوري الذي نصه: "أنا، رايلا أودينجا، أقسم أن أكون مخلصًا لرئيس جمهورية كينيا، وأن أخدمها بكل قلبي، وسأصون وأحمي وأدافع عن دستور كينيا بموجب القانون. لذا فليساعدني الرب".

ولا شكّ أن المسلمين في حاجة إلى أن ينظموا صفوفهم ويوحّدوا جهدهم لإدراك أهدافهم في مختلف المجالات. ولعل البداية تكون في الاستجابة لدعوة رئيس المحاكم الشرعية في كينيا إلى توحيد المناهج

الإسلامية في كينيا بقوله: "لقد حان الوقت لتوحيد مناهج المؤسسات الإسلامية حتى يتمكن تلاميذنا من التكيف سريعًا عند الانتقال من مدرسة لأخرى".

وأضاف –خلال تجمع خصص لجمع تبرعات لصالح "**ميثاق التعليم الإسلامي الوطني**" في مومباسا– أن "حلم توحيد المناهج سيصبح حقيقة فقط إذا اتحد المسلمون"، ونضيف أن توحيد المناهج أيضًا يمكن أن يكون المدخل لتوحيد المسلمين.

قضية المحاكم الإسلامية في تنزانيا:

جاء النقاش الحاد بشأن مقترح إنشاء المحاكم الشرعية بعد يوم واحد من قيام "ماسياس شيكاوي" وزير العدل والشئون الدستورية بطرح ميزانية وزارته المقترحة لعام 2009/2008 للنقاش أمام البرلمان. وذكر شيكاوي أن "لجنة إصلاح القانون" التي أنيط بها مهمة جمع الآراء حول إنشاء هذه المحاكم انتهت من تقريرها وقدمته للحكومة.

ودعا الوزير إلى الصبر، مشيرًا إلى أن الحكومة تدرس حاليًا التقرير قبل اتخاذ القرار الذي تراه مناسبًا في هذا الخصوص. إلا أن كثيرًا من النواب اعتبر أي محاولة لتأسيس محاكم خاصة إجراءً غير دستوري وتهديدًا للسلم الاجتماعي في هذا البلد.

أما النواب المسلمون فقد أكدوا على ضرورة تأسيس هذه المحاكم، مشيرين إلى أن "حزب الثورة" الحاكم في تنزانيا وعد بالسماح بإنشائها في برنامجه الانتخابي عام 2005.

ولم تساهم تصريحات الوزير التنزاني في تهدئة النقاش وإنما زادت من حدته. فقد دعا البعض نواب البرلمان إلى عدم استباق الأحداث، وترك الحكومة تؤدي عملها بدراسة التقرير واتخاذ القرار الذي تراه مناسبًا. وأكد على ضرورة توخي الحذر والصبر عند مناقشة هذه المسألة لأنها تمس كلاً من النصارى والمسلمين باعتبار أن أموال دافعي الضرائب سوف تستخدم لإنشاء وإدارة هذه المحاكم. ورأى هذا البعض أنه "لا توجد حاجة لأن نجبر الحكومة على مباركة إنشاء مثل هذه المحاكم".

وفي نفس السياق أشار معارضو المحاكم إلى أنها ستكون غير دستورية، محذرين من "خلط مسائل العقائد الدينية مع الترتيبات الدستورية". ومؤكدين على أن "القضايا التي من المفترض أن تتولاها المحاكم الشرعية مثل نزاعات الزواج والميراث والطلاق يمكن التعامل معها بسهولة عبر بعض الترتيبات بحيث يتم البت فيها عبر القواعد الشرعية الإسلامية بدلاً من تأسيس محاكم تستخدم أموال دافعي الضرائب".

كما هاجموا النواب الذين اعتمدوا على البرنامج الانتخابي لحزب الثورة للضغط من أجل إنشاء هذه المحاكم، بدعوى أنها "كانت مجرد وعود وليست قوانين". وأن "إنشاء مثل هذه المحاكم أمر ينتهك الدستور وسوف يمثل سابقة قد تدفع الطوائف الدينية الأخرى للمطالبة باستخدام أموال دافعي الضرائب لتمويل محاكمهم الخاصة و إدارتها".

في المقابل، طالب النواب المسلمون بإقرار إنشاء المحاكم الإسلامية والالتزام في هذا الصدد بوعود حزب الثورة الانتخابية مؤكدين على عدة حقائق في هذا الصدد مؤداها:

- أن هذه المحاكم موجودة بالفعل في الدول المجاورة مثل: كينيا ورواندا وأوغندا ولم تكن في يوم ما مصدرًا لأي فوضى.
- أن تأسيس هذه المحاكم لا يعني أن تنزانيا أصبحت دولة إسلامية.
- أن إنشاء المحاكم الشرعية يختلف عن المطالبة بحكومة إسلامية.
- أن كينيا أنشأت محاكم إسلامية رغم أن غالبية سكانها من النصارى.
- أحد الواجبات الأساسية للحكومة هي تنفيذ الوعود التي ألزمت نفسها بها في

برنامجها الانتخابي؛ وهذا يعني أن الحكومة الحالية ملزمة بالعمل من أجل تأسيس هذه المحاكم خلال دورتها الأولى البالغة خمس سنوات.

وطالب النواب المسلمون وزير العدل والشئون الدستورية بإعطاء تفسير مفصل للسبب الذي دعا إلى حظر هذه المحاكم التي كانت موجودة في تنزانيا عام 1963. وطالب الحكومة بوضع إطار زمني واضح لإنشاء هذه المحاكم التي تصب في صالح المسلمين، محذرين من أن صبر المسلمين وشك على النفاد؛ حيث ينتظرون إنشاء هذه المحاكم منذ ستينيات القرن العشرين. وتطرق البعض من النواب إلى منع **زنجبار** من الانضمام لمنظمة الدول الإسلامية وتساءل غاضبًا: "**بما أن الكل يملك حقوقًا متساوية، لماذا إذن يتطلب السماح لزنجبار بالانضمام إلى منظمة الدول الإسلامية الحصول على إذن من الكنيسة؟!**".

ووسط هذا النقاش والجدل المحتدم بين النواب حول قضية المحاكم الإسلامية، طالبت أصوات معتدلة بالانتظار حتى صدور تقرير الحكومة حول مسألة إنشاء المحاكم الإسلامية. وحذرت من انجراف البلاد سياسيًّا واجتماعيًّا إلى هوة الانقسام جرّاء تلك القضية.

حقوق الإنسان والشريعة والقانون في مالي:

تشهد ساحة دولة مالي مساعيَ حثيثة لإحلال القوانين الوضعية محل القوانين النابعة من شرائع وقيم مغايرة وفي مقدمتها الشريعة الإسلامية؛ حيث كثّف نشطاء حقوق الإنسان جهودهم لدعم مشروع القرار الحكومي الذي تم عرضه على البرلمان بهدف الغاء عقوبة الإعدام في مالي، وذكر المؤيدون للإلغاء أن السنغال –وهي دولة إسلامية– قامت بذلك دون مشاكل حتى إن الرئيس السنغالي أعيد انتخابه، وتنشط منظمة العفو الدولية في هذه المسألة في مالي ومنظمة أخرى تدعى "**حركة المسيحيين لإلغاء التعذيب**".

وعلى ذات الصعيد التشريعي لاقى مشروع قانون طُرح في البرلمان يدعو إلي المساواة بين الجنسين تأييدًا من منظمات حقوقية بدولة مالي؛ حيث ذكر وزير المرأة والأسرة والطفل المالي أن هذا القانون يحقق مساواة بين الجنسين في التعليم والأجور والامتلاك والزواج، وهذا ما يعكس واقع المجتمع المالي.

وفي المقابل عارضت القيادات الدينية والمجلس الإسلامي المالي بشدة المشروع على أساس أن هذا الأمر مخالف للقرآن والسُّنة وسيؤدي إلى فوضى كبيرة في البلاد.

وذكر رئيس إحدى المنظمات الإسلامية بمالي أن قانون الأسرة الجديد سوف يقضي على الزواج التقليدي الديني والمعترف به من المجتمع ويبقي فقط على الزواج المدني، وأن محاولات تعديل مشروع القانون لدعم الزواج التقليدي والمحافظة عليه لم تنجح، وندد بفكرة أن القانون الجديد يمنح الأطفال غير الشرعيين حق اختيار أسماء آبائهم أو أمهاتهم مع أن الإسلام ينسب اسم الطفل غير الشرعي إلى أمه.

نيجيريا: مشروع قانون لمكافحة التبذل والعري:

طالب "**مجلس حقوق المسلمين**" في نيجيريا أعضاء المجلس الوطني بإقرار مشروع قانون – قدمته "إيمي إيكيت" رئيسة لجنة المرأة والطفل في مجلس الشيوخ– ويطالب باتخاذ ما يلزم لردع ومنع العري في الأماكن العامة والابتزاز الجنسي وغيرها من الجرائم المتعلقة؛ معتبرًا ذلك أحد أهم أسباب الفساد في هذا البلد. وقال المجلس في بيانه: "نحمِّل مجلس الشيوخ المسئولية كاملة في اتخاذ كل ما يراه ضروريًّا لإقرار مشروع القانون وإدخاله حيز التنفيذ".

وأضاف البيان: "إذا لم نكن نريد خداع أنفسنا، فإننا نعي جميعًا الآثار السلبية للسماح بارتداء الملابس المثيرة في الأماكن العامة، يلبس النساء مثل هذه الملابس من أجل الحصول على وظائف وعقود لا يملكون المؤهلات الكافية للحصول عليها. وسيحصلون على هذه العقود والوظائف طالما ظل الرجال واقفين بجانبهن".

ورأى المجلس كذلك أن ملابس النساء الفاضحة قد تجعل العاملين يسرقون المال العام للحصول على قدر كاف من المال من أجل الصرف عليهن، كما أنها أحد أهم دوافع ارتكاب جرائم الاغتصاب.

ودعا البيان الحكومة كذلك إلى منع الملابس غير المحتشمة في دوائرها ومكاتبها، قائلاً: "يجب أن نقرر إذا ما كنا ندير حانات أو مؤسسات عامة محترمة".

وطالب مجلس حقوق المسلمين في بيانه أعضاء المجلس النيابي بألا يعيروا انتباههم للأصوات المعارضة لسَنّ مشروع القانون والتي تتزعمها جماعات حرية المرأة واتحاد الحانات النيجيري، مؤكدًا أن إقرار هذا القانون "سيحمل الخير الكثير لهذا البلد".

ويذكر أن مشروعًا مشابهًا كان قد سبق تقديمه بعنوان "قانون لمنع عرض الأجساد المثير للاشمئزاز في الأماكن العامة".

غينيا كوناكري انقلاب اللحظة الأخيرة:

سواء اعتبرت اللحظة الأخيرة في أنفاس عام 2008م، أم في عمر نظام الرئيس "لانسانا كونتي" وحياته، شهدت البلاد في 23 ديسمبر 2008 وفاة الرئيس "لانسانا كونتي" بعد صراع مع المرض ليخلف فراغًا في السلطة التي تسلمها قرابة الربع قرن بانقلاب عسكري أيضًا في أبريل عام 1984م في أعقاب وفاة "أحمد سيكو توري" أول رئيس للبلاد.

وبعد ساعات من خبر وفاة "كونتي" بثت الإذاعة الحكومية في "كوناكري" بيانًا ينص على "... وقف العمل بدستور البلاد،... وحل الحكومة. وقال النقيب "موسى كامارا" قائد الانقلاب في بيان له إن "مؤسسات الجمهورية أظهرت عجزها عن مواجهة الأزمة القائمة في البلاد، ومنذ اليوم سيتم وقف العمل بالدستور، كما سيتم وقف الأنشطة السياسية والنقابية". وأعلن الضابط تشكيل مجلس استشاري يضم عسكريين ومدنيين لإدارة شؤون البلاد. ويحمل المجلس الجديد اسم "المجلس القومي للتنمية والديمقراطية". وأضاف "كامارا" أن البلاد تعيش حالة من "اليأس الشديد"، وكان لابد من عمل شيء لوقف الفساد وتحسين الاقتصاد. وأكد أن القادة العسكريين لا ينوون الاستمرار في الحكم أكثر من عامين إلى حين إجراء انتخابات رئاسية حقيقية شفافة بنهاية عام 2011م. وعلي الرغم من الإدانة الرسمية من جانب الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وكثير من دول القارة لم يعدم قادة الانقلاب تأييد بعض القوى الإقليمية وفي مقدمتها السنغال للانقلاب؛ حيث حذر "واد" من تدخل القوى الأجنبية في الشؤون الداخلية لغينيا الجارة الجنوبية للسنغال. كما طالب الاتحاد الأوروبي وفرنسا والبنك الدولي بدعم المجلس العسكري، وأضاف أن زعيم الانقلابيين النقيب" كامارا" طلب منه طمأنة المجتمع الدولي بشأن "النوايا الحسنة للمجلس العسكري".

وعلي الرغم من عدم وضوح ملامح النظام الجديد بقيادة "موسى كامارا" الذي نصب نفسه رئيسًا للبلاد لحين إجراء انتخابات جديدة فإنه حمل معه دلالات عدة؛ أولها استمرار الدور الفاعل للعسكريين في الحياة السياسية الأفريقية، والثاني التباين في الموقف الرسمي لدول أفريقيا معبرًا عنه في موقف الاتحاد الأفريقي من الانقلاب وموقف قوى فاعلة على الساحة من الالتزام بما تم الاتفاق عليه سابقًا بعدم الاعتراف بالنظم التي تصل لسدة الحكم عبر الانقلاب. وثالثًا كشف ضعف آليات الاتحاد الأفريقي في إقرار وفرض ما يتم

الاتفاق عليه. في ضوء ذلك، فإنه من المتصور أن تؤثر طبيعة التطورات في غينيا وردود الأفعال الإقليمية والدولية تجاهها على تطورات الأوضاع في أفريقيا بصفة عامة وغرب أفريقيا بصفة خاصة؛ في ظل هشاشة الأوضاع في كثير من الدول المجاورة مثل ليبيريا وسيراليون وساحل العاج التي ما برحت تحظى باستقرار نسبي بعد سنوات من الصراع.

كما أن الصراع على السلطة بين قادة الجيش الغيني قد يكون له عواقب خطيرة بالنظر إلى الانقسامات العرقية في البلاد.

غانا: انتخابات ساخنة وبترول واعد:

شهدت غانا في السابع من ديسمبر عام 2008م تنافسًا محمومًا بين ثمانية مرشحين لخلافة الرئيس "جون كوفور" الذي سيغادر السلطة في يناير 2009م بعد أن شغل المنصب لفترتين رئاسيتين، وهي المدة القصوى التي يسمح بها الدستور.

وكان المرشحان الأبرز في تلك الانتخابات –والتي شهدت جولة إعادة بينهما في الثامن والعشرين من ديسمبر2008 م– هما "نانا أكوفو أدو" مرشح الحزب الوطني الحاكم– وهو وزير خارجية سابق، و"جون آتا ميلز" عن حزب المؤتمر الوطني الديمقراطي المعارض وهو نائب الرئيس السابق، وكان" آكوفو" قد فاز في الجولة الأولى من الانتخابات بهامش طفيف عن منافسه المخضرم الذي خاض الانتخابات مرتين من قبل في مواجهة الرئيس "جون كوفور".

وقد أسفرت النتائج النهائية عن فوز مرشح حزب المؤتمر الديمقراطي الوطني المعارض "جون آتا ميلز" (64 عاما) بـ50.23% من الأصوات.

وحظيت الانتخابات الأخيرة باهتمام إقليمي ودولي متزايد في ضوء تكريسها مسار التحول الديمقراطي (منذ عام 1992م) والتداول السلمي للسلطة في تلك الدولة منذ عام 2000م (حينما فاز "جون كوفور" مرشح المعارضة آنذاك بمنصب الرئاسة خلفًا لـ"جيري رولينجز "علي "جون آتا ميلز" مرشح الحزب الحاكم آنذاك) من ناحية، وبفعل الاكتشافات البترولية الواعدة في مياهها الإقليمية من ناحية أخري حيث أثار اكتشاف النفط البحري الذي تعتزم شركة تولو البريطانية بدء ضخه بمعدل 120 ألف برميل يوميًّا أواخر 2010 اهتمامًا دوليًّا بالانتخابات، وهو أمر قد يكون نعمة علي حكومة غانا الجديدة وشعبها وقد يكون نقمة؛ إذا لم تحسن تلك الحكومة إدارة علاقتها مع الشركات المتحكمة في إنتاج النفط ومناطق إنتاجه والأهم في إدارة عوائد ذلك الإنتاج.

وتجدر الإشارة، إلى أن سياسات حكومة "كوفور"، التي تمثل يمين الوسط، المؤيدة للسوق، قد ساعدت اقتصاد غانا على النمو أكثر من 5% سنويًّا في السنوات الأخيرة، وهو النمو الذي لم يشفع لمرشح الحزب الحاكم بالنجاح في الانتخابات الأخيرة؛ وعلة ذلك، أن غانيين كثيرين يرون أن زيادة الثروة الواضحة بالمباني السكنية الفاخرة، والسيارات الفارهة، بالعاصمة أكرا لم تفدهم بشيء، حيث يشكو منتقدو الحكومة، وأعضاء جمعيات المجتمع المدني من أن الفساد، وموجة من تهريب الكوكايين غرب أفريقيا على مدى السنوات القليلة الماضية، قد طالت غانا. وهو ما يفسر الاتجاه نحو التصويت لصالح مرشح المعارضة على الرغم من إنجازات الحكومة التي لم يستفد معظم الشعب منها شيئًا.

وتشير أحداث غانا وغينيا –علي اختلافها– إلي حقيقة أساسية هي: أن النظم والحكومات غير الفاعلة، وغير المعبرة عن آمال واحتياجات شعوبها، مصيرها الزوال، علي اختلاف أعمار تلك النظم والحكومات، وتباين سبل التخلص منها.

ملحق

الاقتصاد الأفريقى عام 2008[1]

دخل الاقتصاد الأفريقى مع مستهل عام 2008 منعطفًا صعبًا، وذلك مع تفاقم أزمة ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة على الصعيد العالمى وما خلفته من انعكاسات خطيرة على اقتصاديات معظم دول العالم، وخصوصًا الدول الأفريقية الفقيرة. وقد تأثر بذلك الأداء الاقتصادي الداخلي بدرجات متفاوتة في الدول الأفريقية، وتسارعت الجهود الإقليمية والدولية لاحتواء الموقف إلا أن الأزمة كشفت عن الحاجة إلى تغيير جوهري في السياسات الراهنة على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية.

وفيما يلي رصد لبعض التطورات الاقتصادية البارزة خلال العام الجديد، وإطلالة موجزة عن أزمة أسعار الغذاء العالمي.

الأداء الاقتصادي الداخلي:

على مستوى الأداء الاقتصادي الداخلي، كان الاقتصاد الأفريقى، قد دخل إلى عام 2008، بأداء اقتصادي جيد نسبيًّا، نتيجة تحسن الأداء في أعداد متزايدة من الدول الأفريقية، خلال السنوات القليلة الأخيرة. إلا أن هذا الأداء شهد تراجعًا مع الأشهر الأولى للعام الجديد. وذلك إثر ما شهدته تلك الفترة من صدمات خارجية قوية أصابت اقتصاديات الدول الأفريقية؛ في مقدمتها ارتفاع أسعار الغذاء على الصعيد العالمي، والتصاعد غير المسبوق لأسعار النفط.

وقد انعكست هذه الصدمات في تصاعد موجات التضخم في كثير من الدول الأفريقية، بصورة هددت الأداء الكلي. ففى **مصر** أظهرت أرقام رسمية أن معدل التضخم وصل في شهر مايو 2008 إلى حوالي 23%، مقابل 14% في شهر مارس. وهي معدلات شديدة الارتفاع بالنسبة للتطورات في السنوات الأخيرة، وقد صاحب ذلك، أزمات واضحة في مجال توفير المواد الغذائية وخصوصًا الخبز لملايين المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر، والذين يقدرون بنحو 20% من السكان.

وكانت الأزمة قد ضربت بلادًا أكثر فقرًا مثل **إثيوبيا**، التي بلغ معدل التضخم فيها خلال شهر يوليو 2008 نحو 92% (بالمقارنة مع يوليو 2007). وقد كان الارتفاع المناظر في أسعار الحبوب الغذائية الأساسية مثل القمح والذرة خلال نفس الشهر نحو 172%. وقد سبب ذلك مشكلات صعبة لجهود الإغاثة والمساعدات الغذائية الدولية، حيث اضطرت بعض منظمات العون الغذائي إلى تخفيض الحصص الموزعة؛ نظرًا لانخفاض قدرتها الشرائية مع تصاعد الأسعار، من ناحية ولعدم رغبتها في شراء المزيد من الحبوب داخل البلاد حتى لا تساعد على تفاقم التضخم الداخلي من ناحية أخرى. وقد حاولت الحكومة تخفيف آثار الأزمة، خلال النصف الأول من العام، عن طريق بعض الإجراءات من قبيل إلغاء الضرائب على الحبوب والدقيق وزيت الطعام، واستنفدت تقريبا احتياطي الطوارئ من الحبوب، كما زادت من وارداتها من القمح، إلا أن هذه الجهود لم تفلح في إيقاف الأزمة.

وفى **غانا**، كانت معدلات التضخم في النصف الأول من عام 2008 مرتفعة أيضًا (نحو 18% في نهاية يونيو 2008)، إلا أنها كانت أقل من نظيراتها في مصر وإثيوبيا، ويبدو أنها لم تؤثر سلبًا على الأداء الطيب الذى حققه الاقتصاد الغاني خلال السنوات الخمس الأخيرة. إلا أن تصاعد التضخم مصحوبًا بزيادة عجز ميزان المدفوعات خلال النصف الأول من عام 2008، أثار الكثير من القلق لدى صانعي السياسة الاقتصادية، فشرعوا في اتخاذ إجراءات

[1] قام بإعداد هذا الجزء من ملف أفريقيا د. محمد العراقي

انكماشية، من قبيل رفع سعر الفائدة الأساسي، إلى نحو 17% في نهاية يوليو.

وتعتبر **زيمبابوي**، حالة متطرفة فيما يخص الآثار المروعة للصدمات الخارجية، والتي صادفت دعمًا من الاضطراب السياسي الداخلي. وتكفي الإشارة إلى أن معدل التضخم في مايو 2008، وصل إلى مليونين في المائة، وهو رقم ضخم بالطبع، أيًّا كان الجدل حول مدى دقته (حيث تشير تقديرات أخرى إلى أنه كان في حدود 1.8 مليون في المائة فقط!!)، وقد اصطحب ذلك، بطبيعة الحال، انهيار كامل لقيمة العملة المحلية (الدولار الزيمبابوى)، وتصاعد هائل للديْن المحلى وعرض النقود وتدهور الإنتاج، واتساع نطاق الفقر وسوء التغذية.

التكامل الإقليمي:

وعلى **الصعيد الإقليمي**، فقد شهد عام 2008 تطورات في مجال تعزيز التكامل الإقليمي في أفريقيا؛ حيث اتخذت بعض التجمعات الإقليمية الرئيسية خطوات جادة نحو تعميق التكامل بعد فترة طويلة من تباطؤ الأداء.

ففي **شرق أفريقيا**، بدأت دول شرق أفريقيا الخمس (كينيا، وتنزانيا، وأوغندا، ورواندا، وبوروندي)، مفاوضات من أجل إقامة "السوق المشتركة لشرق أفريقيا"، وذلك كخطوة متقدمة على طريق التكامل، تطويرًا للاتحاد الجمركي الذي يضم هذه الدول منذ عام 2005. وقد بدأت تلك المفاوضات في أبريل 2008، وشكلت لجان متخصصة لإعداد بروتوكول للسوق المقترحة. والتي يتوقع أن يتم إنشاؤها بعد عامين من انتهاء المفاوضات.

وفي نفس الاتجاه، نظمت "**الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إكواس)**"، ورشة عمل في أوائل أغسطس 2008، في أكرا حضرها ممثلون للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ومسئولون بالجماعة، لمناقشة كيفية تعزيز التكامل عن طريق إقامة سوق استثمارية موحدة لدول الإقليم، وكيفية إزالة القيود الحالية على حرية انتقال السلع ورءوس الأموال داخل الإقليم، والتغلب على المنافسة الضارة بين الدول الأعضاء لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية، والتي من شأنها إعاقة التجارة البينية والإضرار بالنمو الاقتصادي.

أما في جنوب القارة، فقد خطت "**الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقى (سادك)**"، خطوة كبيرة في اتجاه تعميق التكامل، بالإعلان رسميًّا عن إقامة منطقة تجارة حرة، وذلك من خلال القمة الثامنة والعشرين للجماعة في منتصف أغسطس 2008، وتعتبر إقامة هذه المنطقة الحرة، بداية لحقبة جديدة في التكامل الاقتصادي، حيث سيكون من شأنها توسيع فرص التجارة والاستثمار؛ ومن ثم الإسراع بخطى التصنيع في هذا الإقليم الذي يضم نحو 170 مليون نسمة، ويبلغ ناتجه المحلي الاجمالى نحو 360 مليار دولار. وتأتى هذه الخطوة، كمرحلة من برنامج يستهدف إقامة اتحاد جمركي بحلول عام 2010، ثم سوق مشتركة عام 2015، ثم اتحاد نقدي عام 2018، يفضي إلى عملة موحدة بحلول عام 2018.

التعاون الإسلامي:

وعلى صعيد **التعاون الإسلامي**، فقد شهدت العاصمة السنغالية داكار، في مارس 2008، انعقاد قمة "منظمة المؤتمر الإسلامي"، التي تضم (57) دولة. وقد تبنت القمة ميثاقًا جديدًا للمنظمة، انطوى على توسيع وتعميق دورها، بالتركيز على محاربة الفقر وسوء توزيع الثروة في البلاد الإسلامية، والعمل على تضييق الهوة الكبيرة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وإيجاد آليات مبتكرة لتحقيق هذه الأهداف. وقد اعتبر البعض أن هذا المؤتمر "يعتبر علامة بارزة بالنسبة

لأفريقيا الإسلامية، كما كان مؤتمر القمة في ماليزيا (عام 2003)، علامة بارزة بالنسبة لآسيا". وكان من أهم إنجازات المؤتمر دعم "صندوق التعاون الإسلامي"، الذي أنشئ عام 2007، لمحاربة الفقر في العالم الإسلامي، والذي استهدف رصد مبلغ يقدر بعشرة مليارات من الدولارات لهذا الغرض. وقد تبنى المؤتمر في إطار هذا الصندوق برنامجًا لتمويل المشروعات الصغيرة قدره نصف مليار دولار، موجّهًا نحو الدول الإسلامية الأكثر فقرًا.

الاقتصاد الأفريقي وأزمة أسعار الغذاء العالمي:

شهدت الأشهر الأولى من عام 2008، تزايد الاحتجاجات في العديد من الدول الأفريقية ضد الموجات المتصاعدة من ارتفاع أسعار المواد الغذائية، الأمر الذي أدى إلى تهديد الاستقرار السياسي الداخلي، في بعض الدول، وإلى ضغوط على المنظمات الدولية لإيجاد حلول عاجلة.

وعلى الصعيد الدولي، فقد عقدت قمة طارئة في روما، في يونيو، للحوار حول الأزمة الغذائية الدولية. تصاعدت فيها التحذيرات مما يمكن أن تسببه هذه الأزمة من تهديد للاستقرار السياسي والتنمية، وطالبت بسياسات جديدة على المستويين القطري والدولي من أجل مواجهة الأزمة؛ حيث لم تعد السياسات السائدة صالحة في ظل الأوضاع الجديدة التي خلقتها أزمة الغذاء العالمية.

وكانت ارتفاعات الأسعار الغذائية قد أصابت بصفة أساسية محاصيل الحبوب التي تشكل الغذاء الرئيسي لمعظم سكان القارة الأفريقية –وخصوصًا الذرة والقمح والأرز والسورغم والشعير. كما أصابت أعلاف الماشية والدواجن وغيرها من الحيوانات المنتجة للحوم. وهكذا فقد زادت أسعار القمح في الأسواق العالمية، بنسبة 130% ما بين شهري مارس 2007 ومارس 2008، في حين كانت النسبة المناظرة للأرز والذرة نحو 90%، ونحو 97% للمواد الغذائية الأخرى، شاملة الزيوت النباتية. وطبقًا لبيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، فإن الرقم القياسي لأسعار السلع الغذائية الأساسية خلال الشهور الثلاثة الأولى من عام 2008، كان أعلى من نظيره خلال نفس الفترة من عام 2007، بنحو 53%. وتبدو ضخامة هذا الرقم إذا قورن بنحو 8% لعامى 2005 و 2006، ونحو 24% لعام 2007.

وقد كان عبء هذه الارتفاعات الهائلة في الأسعار ثقيلاً على الدول الأفريقية. فمن بين 82 دولة حددتها الأمم المتحدة باعتبارها "دول العجز الغذائي منخفضة الدخل"، نجد 42 دولة أفريقية؛ وهي دول تعاني أصلاً من انتشار الفقر وسوء التغذية والاعتماد المفرط على المواد الغذائية المستوردة. ومع ارتفاع أسعار الواردات الغذائية وتصاعد عبئها على المستهلكين في الدول الأفريقية، لجأ هؤلاء إلى التحول إلى المواد الغذائية المنتجة محليًا. إلا أن هذه أيضًا أخذت تكاليفها في التصاعد، مع تزايد تكاليف الوقود نتيجة زيادة أسعار البترول وما استتبعته من ارتفاع تكاليف النقل والتجهيز.

وما زال هناك جدل حول العوامل المفسرة لهذه الارتفاعات الهائلة في أسعار السلع الغذائية. حيث تشير الدراسات إلى عدد من العوامل التى ظهرت وتزايد مفعولها خلال العامين الأخيرين بصفة خاصة، وأهمها:

- ارتفاع أسعار البترول، بانعكاساتها على الإنتاج الزراعي من خلال رفع تكاليف النقل وتكاليف إنتاج المستلزمات الزراعية وخصوصًا الأسمدة، وتكاليف تجهيز السلع الزراعية.
- الاستخدام المتزايد لعدد من المحاصيل الغذائية المهمة، مثل الذرة والقمح، في إنتاج الوقود الحيوي، الذي بات إنتاجه اقتصاديًّا

مع الارتفاع الضخم لتكاليف المصادر الأخرى للطاقة، وخصوصًا البترول. وتشير بعض التقديرات إلى أن نحو ثلث إنتاج الذرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008، يتخذ طريقه إلى إنتاج الوقود.

- تزايد المضاربة في أسواق السلع الزراعية من جانب عدد كبير من كبار المستثمرين في تلك الأسواق. حيث أصبحت السلع الزراعية مصدر عائد كبير للمستثمرين بالمقارنة مع غيرها من السلع في ظل حالة الركود التى عانى منها الاقتصاد الدولي في السنوات الأخيرة.
- تصاعد معدلات الاستهلاك في العديد من دول العالم، وعلى رأسها الصين والهند نتيجة ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول، وتحسن مستويات المعيشة فيها. وخصوصًا، زيادة استهلاك مواطني هذه الدول من اللحوم، وبالتالي زيادة الطلب على الحبوب اللازمة للغذاء الحيواني.
- إهمال السياسات الاقتصادية في الدول الأفريقية للاهتمام بالتنمية الزراعية لعقود طويلة بعد الاستقلال، والتحيز ضد القطاع الزراعى في سياسات الاستثمار والحوافز؛ مما أدى إلى تدهور إنتاجية الزراعة في كثير من الدول الأفريقية الفقيرة.

وغني عن البيان أن تضافر مفعول هذه العوامل، يزيد من خطورة الموقف. وهي عوامل بعضها ذو طبيعة هيكلية؛ مما يعني أن الأزمة مرشحة للاستمرار والاستدامة لسنوات طويلة قادمة. وتحتاج إلى سياسات طويلة الأجل على المستويين الدولي والمحلي. وهي سياسات تتخطى الإجراءات الراهنة لزيادة المساعدات الإنسانية وجهود الإغاثة، إلى تغييرات جوهرية في سياسات مساعدات التنمية الدولية، وسياسات التنمية في الدول الأفريقية.

قائمة المصادر:

أولاً- المصادر العربية:

- جريدة الحياة اللندنية.
http://www.daralhayat.com
- جريدة الأهرام المصرية.
www.ahram.org.eg
- جريدة العرب القطرية.
www.alarab.com.qa/
- مركز دراسات اللاجئين.
www.rsc.ox.ac.uk
- المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة.
www.ohchr.org.arabic/
- عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.
www.un.org/arabic/depts/dpko/
- جريدة الشرق الأوسط .
.com/http://www.asharqalawsat
- موقع الجزيرة الإخباري.
http://www.aljazeera.net

ثانيًا- المصادر الأجنبية:

- http://www.crisisgroup.org
- http://www.pambazuka.org/en
- www.panapress.com
- www.allafrica.com
- www.africaonline.com
- www.africa-confidential.com
- www.perspective.com
- www.un.org/ecosocdev/geninfo/afrec
- African Journal of Conflict Resolution, at: www.accord.org.za/ajcr/
- African newspapers at: www.sul.stanford.edu/depts/ssrg/Africa/
- www.busnessinafrica.net
- http://news.bbc.co.uk
- http://www.nationmedia.com